



152107

060431/152107

شهر نوفمبر 1993 ، دور الجهاز الاعلى للرقابة في خوخصة البرامج ورقابة المؤسسات العامة التي شملتها عملية الخوخصة (يمكن الاطلاع على تقرير الجمعية العامة على الصفحة 7 من هذا العدد) . وتؤكد التوصيات الهامة التي تضمنها "بيان بانجول" اهمية التعاون الدولي والاقليمي بين الاجهزه العليا للرقابة في هذه المجالات الجديدة .

وسينشغل الجميع خلال سنتي 1994 و 1995 بالإعداد لهذا الحدث الهام، كما سيساهم تعاون الاجهزه العليا للرقابة مع الجهاز المركزي للمحاسبات فيما يتعلق باحترام الأجال المحددة لإتمام الأوراق الرئيسية والأوراق القطرية دون شك في انجاح المؤتمر . وقد حدّ الاجتماع الثامن والثلاثين للمجلس التنفيذي المنعقد بفينا خلال شهر مايو 1993 شهر يونيو 1994 كآخر أجل لإن تمام جميع الأوراق الرئيسية ، وشهر أغسطس 1994 كآخر أجل لتوزيع نسخ من هذه الأوراق على الأجهزة العليا للرقابة بإحدى لغات منظمة الإنتساوي التي تختارها .

وتسلم الأوراق القطرية الى أمانة المؤتمر VX للإنتساوي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 1994 ، حتى يكون لها الوقت الكافي لترجمتها وإرسالها رفقاً للأوراق الرئيسية الى الأجهزة الأعضاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر . وسيلتزم المؤتمر بالمركز الدولي للمؤتمرات ، وهو مبني فخم يوجد بمدينة القاهرة ، ويحتوي على تجهيزات متازة ، ويقع بأحد الأحياء الجميلة والعصرية بالقاهرة .

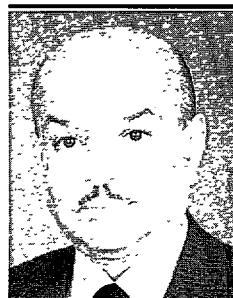
وسيوافق انعقاد المؤتمر بداية فصل الغريف ، وهو أفضل الفصول لزيارة القاهرة حيث يبلغ معدل الحرارة 28 درجة مئوية خلال النهار ، و 22 درجة في المساء . وأود أن أؤكد لكم أنكم ستتعونون بجميع أسباب الرفاهية خلال إقامتكم بمدينة القاهرة ، فقد قمنا باتخاذ الترتيبات الضرورية مع نزلين من التزل ذات الخمسة نجوم توجد وسط المدينة ، لجز الغرف بأسعار خاصة . وسنرسل إليكم بتفاصيل هذه الإستعدادات في الوقت المحدد ، وأنا على ثقة من أنها ستلقى رضاكم . وقد أعددنا فضلاً عن ذلك برنامجاً للأنشطة الاجتماعية وبرنامجاً آخر منفصل خاصة بالزوجات ، يرمي إلى إتاحة الفرصة للفوائد المشاركة ولرافقيهم لاستكشاف جمال مصر ، والتعرف على نهر النيل ، وزيارة المعالم الاثرية .

وستصلكم قريباً الدعوات للقيام بالجزء المسبق ، وصحف الإستقصاء التي ستساعدنا على التخطيط لأعمال المؤتمر ، وأنا على يقين من أن رأيكم سيكون بالإيجاب . كما يسعد جميع موظفي الجهاز المركزي للمحاسبات ويسعدني شخصياً - بل يشرف جميع المصريين - استقبالكم بمدينة القاهرة سنة 1995 ، كما يسعدنا ان نتمنى لكم النجاح المهني والشخصي وأن نرجو لكم إقامة طيبة بيننا . ■

من المعروف أن المؤتمر VX للأجهزة العليا للرقابة سينعقد بمدينة القاهرة بمصر فيما بين أواخر شهر سبتمبر وأوائل شهر أكتوبر 1995 . ويعود قرار اختيار مصر لأول مرة لاحتضان المؤتمر VX للإنتساوي إلى سنة 1989 بناء على اقتراح تقدم به المجلس التنفيذي خلال مؤتمر الإنتساوي IX المنعقد ببرلين ، ووافق الجهاز المصري على هذا الإقتراح بصفة رسمية خلال المؤتمر IV المنعقد بواشنطن سنة 1992 . وارى في استضافة مؤتمر الإنتساوي شرفاً كبيراً للجهاز المركزي للمحاسبات بمصر ، كما أتطلع إلى استقبال جميع الأجهزة العليا للرقابة بمدينة القاهرة . وأنتم تدركون دون ريب دور هذه المؤتمرات في تعزيز تبادل الأفكار والتجارب بين الأجهزة العليا للرقابة حول المواضيع ذات الأهمية الأنية بالنسبة اليها . ويتوقف نجاح اي مؤتمر على مدى مشاركة الأجهزة العليا للرقابة فيه . فكلما ارتفع عدد الأجهزة المشاركة ، تضاعفت نسبة النجاح التي سيتحققها المؤتمر . وبينما على ذلك فانتا تتطلع الى استقبال جميع الأجهزة العليا للرقابة بمدينة القاهرة ، ونستعد لاحتضان المؤتمر VX سنة 1995 ، كما أني على أشد الثقة من أن مساهمة الأجهزة العليا للرقابة ودعمها لكل برامج الإنتساوي وأنشطتها ستفضي الى عقد مؤتمربناء .

وستتوالى برامج المؤتمر VX على امتداد أسبوعين من 23 سبتمبر الى 6 أكتوبر 1995 . وسيفتح المؤتمر بصفة رسمية في 25 سبتمبر وتكون جلسة الافتتاح في 2 أكتوبر 1995 ، كما ستعقب المؤتمر ندوة حول «رقابة الخوخصة» من 4 الى 6 أكتوبر . وسيجري خلال الجلسات الرسمية للمؤتمر مناقشة موضوع الرقابة البيئية وعمل اللجان الدائمة للإنتساوي ، بهدف ايجاد حل لشواغلنا المشتركة . ويتم التخطيط لجلسات المؤتمر بطريقة تمكنا من تحقيق نتائج فعالة ، وذلك من خلال تنظيم جلسات مصغرة متزامنة تستخدم خلالها جميع لغات المنظمة ، لمناقشة المواضيع الفرعية ، وجلسات عامة تتم خلالها صياغة التوصيات حول مواضيع المؤتمر الرئيسية والمصادقة عليها . وستتيح ندوة الخوخصة للأجهزة العليا للرقابة فرصة تبادل التجارب والخبرات حول الطريقة المثلثة لمواجهة التحديات الناجمة عن التحولات الاقتصادية الأخيرة التي تشهدها جميع ارجاء العالم .

ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة حتى انه تمت مناقشته خلال اجتماعات كل مجموعات العمل الإقليمية تقريباً كواحد من مواضيعها الفنية . وعلى سبيل المثال ، ناقشت الجمعية العامة السادسة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة التي انعقدت في بانجول بغمبيا خلال



الأرجنتين

بعض خصوصيات الخبر الوارد في عدد المجلة الصادر في يونيو (ص 2) حول الجهاز الاعلى للرقابة بالأرجنتين ، يكون الرسم الصحيح لاسم رئيس مكتب المراقب العام للأرجنتين هو الدكتور هكتور مازناتا ، والعنوان الصحيح للجهاز الاعلى للرقابة كالتالي: National Audit office of Argentina , Hipolito Yrigoyen , 236 - C.P 1086 Buenos Aires , Argentina

أستراليا

إصدارات التقرير السنوي لسنة

1992

نظر البرلمان في 27 اكتوبر 1993 في التقرير السنوي لسنة 1992 - 1993 الذي اعده المكتب الوطني للرقابة بأستراليا وقد ركز المراقب العام السيد جون تايلور في التقرير على البرامج الثلاثة الاكثر أهمية ضمن برنامج المكتب وهي رقابة الأداء ورقابة الكشوف المالية وأدلة الإثبات في الرقابة . وقد انتهت السيد تايلور الفرصة لمناقشة بعض الصعوبات التي يتوقع أن يواجهها المكتب الوطني للرقابة بأستراليا خلال السنة المقبلة . وأشار السيد تايلور في هذا الصدد إلى ان هذه الفترة كانت سنة التغيير بالنسبة الى المكتب الوطني للرقابة ونتيجة لذلك كانت سنة صعبة وملينة بالتحديات بالنسبة اليه شخصيا وبالنسبة لموظفي المكتب ايضا . ففي بداية السنة المالية 1992 - 1993 مثلا ، حاول المراقب العام ادخال جملة من التغييرات على البنية التنظيمية للمكتب الوطني للرقابة ، الا انه اتضحت مع تقدم السنة ، ان التغييرات ينبغي ان تكون اكثر شمولية وجوهرية مما كان مقررا في البداية . وتدعم الإصلاحات الأساسية داخل المكتب الوطني للرقابة المبدأ القائل بأن الرقابة الخارجية المستقلة التي ترفع الى البرلمان تقارير حول الهيئات الحكومية ، تضطلع بدور حاسم في مساعدة البرلمان على العمل بصفته جهاز رقابة يلم بجميع المعلومات ، وهي بذلك تشكل عنصرا أساسيا من

عناصر الحكومة الديمقراطية . وأبرز السيد تايلور انه لم يعد في وسعه الانتظار الى ان تبادر الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة باصلاح مكتب الرقابة والصادرة عن اللجنة المشتركة للحسابات العامة (انظر عدد المجلة الصادر في يناير 1992) . وتشمل الاصلاحات الجوابية المتعلقة بمحدودية الموارد ، ونقص المؤهلات في مجال رقابة الأداء ، والخسائر التي تلحق بأغلب الهيئات الخاضعة للرقابة ، ونقص الموظفين من ذوي الخبرات على جميع المستويات ، ومسألة الانطباع الحاصل عن مهنة المحاسبة . وتطرقت احدى التوصيات الهامة الى ضرورة مراجعة التشريعات الرقابية الحالية وأبرزها قانون الرقابة المورخ في سنة 1901 وتحديثها . ونظرا الى أن المراقب العام يضطلع من الناحية المهنية بمهمة ضمان مطابقة العمل الرقابي للشروط الرقابية المهنية ، ونظرا الى انه أصبح من الواضح ان المكتب الوطني للرقابة بأستراليا لن يتمكن من اداء دوره الاساسي المتمثل في تقديم الضمانات لداعفي الضرائب وللبرلمان وللوزراء وغيرهم ، رأى السيد تايلور انه لم يعد يتسع له انتظار الآخرين لاجراء التعديلات الضرورية قصد الاستجابة لمقتضيات المحيط العالمي

النمسا

لقاء تمثيلي مشترك

عملا بأحد التقليد القديمة في مجال التعاون بين محكمة الرقابة النمساوية ، ونظيرتها ، الجهاز



ال المشاركون في اللقاء التعمق بالجمهورية التشيكية ، من الشمال الى اليسار : السيد مارتن بارتوس من النمسا ، والسيد كارل غرادينغار من النمسا ، والسيدة كاترين هوفوكوفا من الجمهورية التشيكية ، والسيد فاكلاف باريش من الجمهورية التشيكية ، والسيد فرانز جوزيف اريتان من النمسا ، والدكتور ثورنوبارت فيبير من النمسا .

من ناحية اخرى ان الارتفاع الهام في نسبة تحويل الاعتمادات الهيكيلية للاتحاد الى البلدان الاعضاء، لم ينجر عنه اي تحسن محسوس في طريقة إدارة البرامج وبالتالي تقلص حجم التمويلات التي يؤمّناها الاتحاد في مجال التنمية الجهوية. وقد كان لضعف التخطيط والتنفيذ ايضا اثر سلبي على المساعدات الموجهة الى أوروبا الوسطى والشرقية ، نظرا لاستفحال ظاهرة المركبة فيما يتعلق بادارة اللجنة من ناحية ، وقل الاجراءات الادارية من ناحية اخرى . وقد ادى هذا الامر إلى إرسال مساعدات غذائية الى روسيا لم تكن في حاجة اليها. وأشار تقرير المحكمة ايضا الى مدى الغموض الذي تنطوي عليه المناهج الاحصائية التي تستخدم في تقويم جزء هام من عائدات الاتحاد . كما أكد على الآفاق الواسعة المتاحة للبلدان الاعضاء لتطوير النظم المحاسبية والرقابية ونظم الرقابة الداخلية ، فيما يتعلق بالعمليات المالية الأوروبية التي تشرف على ادارتها هيئات وطنية . للحصول على مزيد من المعلومات حول محكمة الحسابات ، يمكنكم الاتصال بادارة الشؤون الخارجية والعلاقات العامة بمقر المحكمة باللوكسمبورغ.

الاينما

تعيين رئيس جديد

عينت السيدة هادا سزاشي - ميزاكى ، رئيسة محكمة الحسابات الفيدرالية بالمانيا في 6 ديسمبر 1993 ، خلفاً للدكتور هاينز غونتر زافلبارغ الذي بلغ سن التقاعد .



السيدة هادا سزاشي ميزاكى

حيث اضطلع المكتب بدور مستشار للبعثة الكندية ، بطلب من الادارة الكندية للشؤون الخارجية ، وتحقيقاً لاهداف الحكومة الكندية الرامية الى ادخال جملة من الاصلاحات المالية على منظمة اليونسكو . للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام لكندا .

البرهان الأوروبي

اصدار التقرير السنوي

لسنة 1992 .

أشارت محكمة الحسابات التابعة للاتحاد الأوروبي في تقريرها السنوي لسنة 1992 الى ان نتائج اعمالها المتصلة بمشروعية المعاملات ونظميتها مثل سلامة جانب ادارتها المالية، ومماطلة للنتائج التي تضمنتها التقارير السابقة، اي انه سبق للمحكمة ان ثبّتت اللجنة والمجلس والبرلمان الى وجود تلك الهيئات ، ولكن دون جدوى . وقد أشارت المحكمة على سبيل المثال ، إلى انه بالرغم من موجة الانتقادات التي حذرت من الاخطار التي تنطوي عليها الإجراءات الخاصة بادارة المخزون العام للحبوب ورقابته ، فقد انقضت خمس سنوات كاملة قبل ان تتوصل السلطات الإدارية الى الكشف عن وجود عيوب ذات شأن . وأشارت المحكمة مجدداً في تقريرها الى العديد من الامثلة التي تجسد تقصير الهيئات الوطنية في مراقبة نفقات الاتحاد . وقد احافت اللجنة والدول الاعضاء (التي تضطلع بدور اساسي في ادارة موازنة الاتحاد) في وضع نظم مراقبة وإدارة واضحة ومتماضكة وفعالة فيما يتعلق بدعم المنتوجات الفلاحية كما أن فعالية النفقات هي ايضا محل جدال ، فلا منظمة السوق المشتركة للكتان والقطن ولا منظمة السوق المشتركة للقطن قد نجحت في ضمان استقرار السوق . أما فيما يتعلق بتقديم المساعدات الى المناطق النامية ، فقد أكدت المحكمة تقصير اللجنة في مراقبة العديد من البرامج ، كما كشفت عن تمويل نفقات عدة لا تتوفّر فيها الشروط المطلوبة . وأبرز التقرير

الأعلى للرقابة بالجمهورية التشيكية ، والجهاز الأعلى للرقابة بالجمهورية السلوفاكية ، تم تنظيم لقاء تدريسي حول الرقابة الداخلية قرب مدينة براج بالجمهورية التشيكية من 22 الى 26 نوفمبر 1993 . وقد افتتح هذا اللقاء الدكتور فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة النمساوية والامين العام للاتنوساي ، الذي تناول بالدرس موقف الجهاز الاعلى للرقابة من الرقابة الداخلية في النساء ، والنظام النمساوي للرقابة الحكومية . و ألقى العديد من اعضاء الجهاز الاعلى للرقابة في النمسا أيضا محاضرات ، وعرضوا تجاربهم من خلال دراسة حالات لمحة متنوعة من المواضيع . وانتهى اللقاء بمائدة مستديرة فتحت المجال شاسعا امام تبادل الافكار والتجارب بعمق حول عدد من المحاور المتنوعة المتعلقة بالرقابة الخارجية والداخلية . وحضر اللقاء 26 مشاركا من الجمهورية التشيكية ، و12 مشاركا من الجمهورية السلوفاكية ، وينتمي اكثر من نصف المشاركين الى الاجهزة العليا للرقابة ، في حين ينتهي البقية الى الهيئات الادارية والمصالح الوزارية الاخرى . للحصول على معلومات اضافية ، يمكنكم الاتصال بمحكمة الرقابة النمساوية بفيينا.

كونسا

اختيار المعاشر الاعلى للرقابة

لرقابة اليونسكو

تم اختيار مكتب المراقب العام بالكندا في 9 نوفمبر 1993 مراقباً خارجياً لمنظمة اليونسكو بالنسبة الى السنة المالية 1994 / 1995 . وصرح السيد ل . بيشيس ليزوتال المراقب العام لدى الاعلان عن تعيين موظفيه لاداء هذه المهمة "أن هذا التعيين دليل على الثقة في اعمالنا السابقة ، كما من شأنه ان يشجعنا على مواصلة عملية الاصلاح داخل الهيئات التابعة للأمم المتحدة من خلال تطبيق تقنيات رقابية عصرية . " وقد بدأ تعامل مكتب المراقب العام للكندا مع منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم منذ سنة 1989

الصادر في أكتوبر 1992 ، عددة مسائل هامة تتعلق بالادارة المالية العامة في ايرلندا . وتشمل هذه المسائل مجالات متعددة منها ضعف مستوى تحصيل الفرامات القانونية الناجمة عن مخالفات المرور ، والظروف المحيطة بعملية ابرام عقد تقدر قيمته بملايين الجنيهات لاقتناء طائرات الـ "بليكوبتر" ، وارتفاع نفقات السلطات الصحية الجهوية ، واشراف الدولة على المؤسسات الخيرية ، ومدى نجاح الحكومة في تنفيذ خطة الامركزية . وقد منح الجهاز الاعلى للرقابة في ايرلندا خلال سنة 1993 صلاحيات جديدة ومتعددة في مجال رقابة العائدات والنفقات العامة وخاصة الحق في اجراء الفحوص القانونية لتقدير كفاءة واقتصاد العمليات الحكومية ، وفعالية الهيئات الحكومية . وقد مكن هذا القانون الجديد كذلك من توسيع نطاق الرقابة لتشمل الهيئات التي كانت تخضع في السابق لرقابة المراقبين الحكوميين المحليين او مراقبى القطاع الخاص . للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكتب المراجع والمراقب العام لإرلندا.

كوريا

تعيين رئيس مجده

عين السيد شي - يون - لي رئيسا لمجلس الرقابة والتدقير بكوريا في 17 ديسمبر 1993 بمقتضى امر رئاسي وبموافقة البرلمان الوطني خلفا للسيد هوا شانغ لي الذي عين وزيرا اول في التاريخ نفسه .



السيد شي - يون لي

ويمكن الحصول على النص الكامل للتقرير باللغة الالمانية ، أو على نص موجز باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية ، مجانا من محكمة الحسابات الفيدرالية بفرانكفورت.

هونغ كونغ اصدار التقرير السنوي لسنة 1992

نلت مجلة " ذي ايكونوميست " البريطانية (العدد الصادر في 27 نوفمبر 1993 من 4) ، في مقال بعنوان " إسراف شنيع في هونغ كونغ " بعض النتائج والتوصيات التي تضمنها التقرير السنوي لمدير الرقابة في هونغ كونغ ، وال المتعلقة بتشييد بنية تتكون من 31 طابقا ، في حين كانت الحكومة تتوقع اقامة بنية اصغر حجما . واستنادا الى تقرير الرقابة ، فان العقد يحتوي على ثغرة أدت الى حدوث هذا الامر ، رغم تأكيد الحكومة على انها ابرمت اتفاقا شفوفيا مع الاطراف المعنية تلافيا لاستغلال ذلك المنفذ للتهرب من موجبات العقد . ويتضمن تقرير الرقابة صورا تبرز الحجم المتفق عليه للبنية ، وحجمها الحالي ، حتى يتم تجسيد المشكل بصورة حية . وقد تضمن المقال الذي اوردته مجلة " ذي ايكونوميست " هذه الصور مع التعليق التالية : " الخيال " والواقع .

وأكد المقال الذي نشرته مجلة " ذي ايكونوميست " في توطئة للموضوع على أهمية الرقابة الخارجية : " ان اهم مصدر القوة بالنسبة الى سوق العقارات في هونغ كونغ ، هو وجود تلك العيون اليقظة ، وخير دليل على ذلك ، التقرير الذي اصدره المراقب العام المستعمرة السيد بريان جيني خلال الاسبوع المنقضي " . للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الجانب من التقرير ، يمكنكم الاتصال بمكتب الرقابة بهونغ كونغ .

إنما اصدار التقرير السنوي لسنة 1992 وتوسيع صلاحيات المراقب العام لسنة تناول تقرير المراجع والمراقب العام لسنة

وقد بدأت السيدة سزاشي - ميزاكى الحاصلة على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة غوتينغان ، مسيرتها المهنية المتميزة في القطاع العام سنة 1971 ، شغلت خلالها العديد من المناصب العليا في عدة وزارات بمسكونيا السقى ، وذلك حتى سنة 1990 . وكانت قبل تعينها رئيسة لمحكمة الحسابات الفيدرالية عضوا بالبرلمان الالماني ، تعمل ضمن اللجنة البرلمانية المكلفة بالشؤون القانونية والدستورية . وتنتظم السيدة سزاشي - ميزاكى بعد توليها هذا المنصب الجديد الى المجلس التنفيذي للاتنوساي .

اصدار التقرير السنوي لسنة 1993

رفعت محكمة الحسابات الفيدرالية مؤخرا تقريرها السنوي لسنة 1993 الى الهيئات التشريعية والى الحكومة . وفي حين يغطي التقرير رسميآ السنة المالية 1991 ، فإنه يتناول اساسا المسائل ذات الاهتمام الآنى وال المتعلقة بالأنشطة التي لا تزال في طور الانجاز ، بما في ذلك الحالات التي لا تزال نتائجها مفتوحة في انتظار الإجراءات التصحيحية . ويبين التقرير مجموعة كبيرة من نتائج التحقيقات الهامة داخل الاطار الحكومي . وتشمل المسائل ذات الأهمية البالغة موضوع الدين الفيدرالي وجهود الخوخصة ، وعادلات الضرائب في ألمانيا الشرقية ، وإدارة الموظفين وتحفيظ الإجراءات الإدارية وإعدادها ، وممارسة المراقبة ووظائف الإشراف .

ويكون تقرير سنة 1993 من الفصل التالى الذى تطرقت الى 114 مسألة رقابية . تحليل الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية 1991 ، وملحوظات حول بعض النتائج الرقابية الخاصة المتصلة بالادارة المالية ، والأنشطة الاستشارية التي تقوم بها محكمة الحسابات الفيدرالية ورئيسها بصفته المندوب الفيدرالي لضمانت الكفاءة في الادارة العامة ، وأخيرا المسائل الهامة التي عملت السلطة التنفيذية في معالجتها بتوصيات محكمة الحسابات الفيدرالية .

البرتغال

الاجتماع السنوي لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة

انعقد الاجتماع السنوي لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة والراقبين العامين لدول الاتحاد الأوروبي بمدينة لشبونة يومي 28 و 29 سبتمبر 1993 . وتتيح هذه الاجتماعات التي انعقدت سابقاً بالكسنطروغ مقر الاتحاد الأوروبي ، وبأخذ الأجهزة العليا للرقابة في البلدان الأعضاء ، فرص تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأعضاء . وقد استضافت محكمة الحسابات بالبرتغال اجتماع سنة 1993 الذي دُرِّج على المواضيع التالية : معايير الرقابة العامة الخاصة بالإتحاد الأوروبي ، والاعمال الرقابية المشتركة بين محكمة الحسابات التابعة للإتحاد الأوروبي والأجهزة العليا للرقابة التابعة للدول الأعضاء وانعكاسات الرقابة على أداء القيمة المضافة وأثر العاملات بين دول الاتحاد على عمل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ، وأخيراً وضع دليل للرقابة خاص بالإتحاد الأوروبي .

وأدت المناقشات حول هذه المواضيع إلى تعزيز التعاون القائم بين المشاركين في اللقاء . للحصول على معلومات إضافية حول اجتماع الإتحاد الأوروبي ، يمكنكم الاتصال بمحكمة الحسابات بالبرتغال .

ويستعرض الجزء الأخير من التقرير التجاوزات الهامة التي تم الكشف عنها أثناء عملية الرقابة وكذلك التوصيات والحلول القانونية .

وقد أصدر الجهاز الأعلى للرقابة وثيقة مفصلة تتضمن تحليلاً لتنفيذ موازنة الدولة لسنة 1992 .

لقاء علمي حول عملية الترسانة

احتضنت مدينة فرنسوفيا من 7 إلى 9 ديسمبر 1993 لقاء علمياً حول مناهج رقابة الخصوصة ونتائجها في كل من بولونيا والمانيا وعدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية .

وقد حضر هذا اللقاء الذي استضافته الغرفة العليا للرقابة ببولونيا خبراء من الأجهزة العليا للرقابة بمانيا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا وبيلاروس والجمهوريات السلفاكورية والتشيكيه والجرمانيه وبولونيا . وشملت المواضيع الرئيسية التي تناولها اللقاء رقابة المؤسسة الحكومية المكلفة بتنفيذ عملية الخصوصة ، ورقابة عملية الخصوصة داخل المؤسسات الصناعية الحكومية والهيئات الحكومية ورقابة عملية نقل الموارد الحكومية إلى السلطات المحلية . للحصول على معلومات إضافية حول نتائج هذا اللقاء ، يمكنكم الاتصال بالغرفة العليا للرقابة بفرنسوفيا .

ويحمل السيد لي عدة شهادات جامعية في مجال القانون من المعهد العالي للعلوم القانونية بسيول . وشغل السيد لي منذ سنة 1962 منصب قاض بمحاكم مختلفة في إطار مسيرته القضائية المتميزة . وكان السيد لي شغل قبل تعيينه رئيساً لمجلس الرقابة والتدقيق منصب مستشار بالمحكمة الدستورية . ويصبح السيد لي بتعيينه في هذه الوظيفة الجديدة عضواً بالمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الأنسوسي) ومراقباً لمنظمة الانسوسي .

للحصول على معلومات إضافية يمكنكم الاتصال بمجلس الرقابة والتدقيق بجمهورية كوريا .

بولونيا

اصدار التقرير السنوي

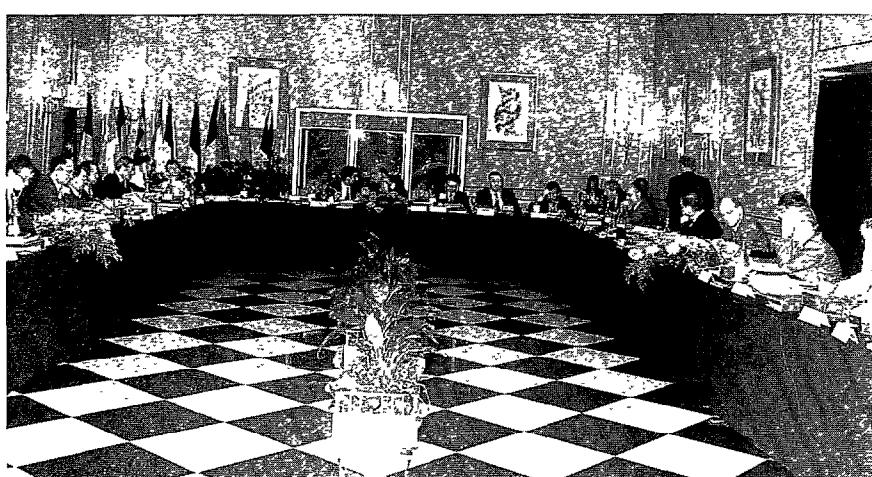
رفعت الغرفة العليا للرقابة ببولونيا تقريرها السنوي إلى مجلس العموم خلال شهر يوليو 1993 .

وببدأ التقرير الذي يتكون من ثلاثة أجزاء بسرد جملة من المعلومات حول البنية التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة وطريقة ادارته وانشطته كما يقدم لمحة عن نتائج الرقابة وعن التعاون مع مكتب المدع العام .

ويصف الجزء الأساسي للتقرير نتائج عملية رقابة ذات أهمية بالغة على الصعيد الوطني ، اهتمت أغلبها بالمسائل المتعلقة بانتقال البلاد من اقتصاد مرکزي الى اقتصاد السوق . وتشمل القضايا الأساسية التي ركزت عليها الاعمال الرقابية ، القطاع المالي الحكومي والقطاع المصرفي ، والرسوم الجمركية ، والرسوم والضرائب ، والمؤسسات والتعاونيات الزراعية والصناعية الحكومية .

وتتناولت الأعمال الرقابية الى جانب ذلك القطاع الصحي ، وقطاع التربية والعلوم والثقافة ، والمشاكل المتعلقة بمستوى المعيشة والمستوى الاجتماعي .

ويحتوي التقرير ايضاً على نتائج بعض الاعمال الرقابية الهامة على المستوى الحكومي .



حضر رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لدول الإتحاد الأوروبي الاجتماع السنوي المنعقد بالبرتغال خلال شهر سبتمبر 1993

ومن بين ممثل الاجهزة العليا للرقابة

الذين تناولوا الكلمة خلال الاجتماع ، السادسة
غارناندو مارتي من المكسيك ، ولاري مايبارز
من الكندا ، وويلهالم كالفار من النمسا ، الى
جانب مجموعة من الخبراء من الهند وزيلاندا
الجديدة واستراليا ويوغيفيا والولايات المتحدة .
ومن المواضيع الخاصة التي تمت مناقشتها
خلال الاجتماع رفع الانتاجية في القطاع
الحكومي ، وتحسين نوعية الادارة الحكومية ،
واعداد تقارير مالية في متناول العموم ،
والاحتياطات والصعوبات فيما يتعلق بوضع نظم
شاملة للادارة المالية في البلدان النامية ،
وموضوع التعاون بين مختلف الهيئات لدعم
فعالية الادارة الحكومية . للحصول على
معلومات اضافية حول هذا الاجتماع يمكنكم
الاتصال بالاتحاد الدولي للادارة المالية
الحكومية بماريلاند بالولايات المتحدة

الولايات المتحدة الاتحاد الدولي للادارة لأمريكا

العقد الاجتماعي الستري VIII

التحقى 127 مشاركا من 41 بلدا من افريقيا وأسيا ، ومنطقة الكاريبي وأوروبا وأمريكا اللاتينية يومي 30 سبتمبر و 1 اكتوبر 1993 بمدينة آرلينغتون بولاية فيرجينيا الأمريكية ، لحضور المؤتمر السنوي VIII للاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية . ويوجد من بين المشاركين في الاجتماع مدربون من القطاعين العام والخاص ، ومراقبون ومحاسبون ، وكذلك مصريون ، وأكاديميون ورجال اقتصاد ، وخبراء في مجال الادارة المالية . وتتناول المشاركون الموضوع الرئيسي للجتماع : " المسائلة العامة ، اساس الادارة الحكومية الفعالية " فيما يقارب 20 مداخلة رسمية ، فضلا عن المداخلات غير الرسمية للحضور .

اهتمام البرنامج الدولي الرابع

عشر للتدريب

انتظم يوم 4 نوفمبر حفل توزيع الشهادات على المشاركين في البرنامج الدولي لتدريب الراقبين لسنة 1993 الذي يموله مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الاميريكية . وشمل البرنامج الذي بدأ خلال شهر يونيو دروسا تدريبية وتطبيقية بادارات الرقابة التابعة لمكتب المحاسبة العامة بواسنطن وكذلك بالمكاتب الجهوية . وقد التقى السيد تشارلز أ. بوشر المراقب العام ، بالمشاركين في البرنامج قبل حفل توزيع الشهادات ، وعبر لهم عن تقديره للجهود التي بذلوها . وانتهت اللقاء بالاتفاق على صورة جماعية رسمية للمشاركين في البرنامج .



الشاركون في البرنامج الدولي لتدريب المراقبين لسنة 1993 الذي ينظمه مكتب المعايير العامة وهو من بينهم : فرانسيس سارني (لانيا) وعثمان داماتيك (الدولية) وتيميتوكليس روزاس روبيغار (باتاما) وايليان م - ب دي اوليفيرا (البرازيل) وفرناندو اولوزادا (الأرجنتين) والسيد بوشر ، وايون نيستو (رومانيا) وماريوس غالوبيا كوفكى (بولونيا) والمبيب زناد (تونس) وصبري احمد كوتاسي (اليابان) وسوهال للال (غويانا) وسيكاريو كردو (بورتوريكو) وتابيني ميانيير كلاركسون (الكامرون) وسوزانا ايغري (المغرب) .

الأفروساي تعقد جمعيتها العامة بغبيا

الأجهزة العليا للرقابة بإخطار البرلمان بالنتائج الرقابية لمساعدته على ضمان مساءلة الحكومات .

بموجل اعمال المؤتمر يعكس فور الأفروساي وتدعم امسرا

عالج المؤشرون خلال الجلسات العامة للمؤتمر عدداً من المسائل التنظيمية والمواضيع المتصلة بعمل المنظمة ، بما في ذلك خطة إنشاء معهد إقليمي للتدريب مقره القاهرة ، واصدار مجلة علمية باسم منظمة الأفروساي ، وتمويل المسابقات العلمية ، و اختيار شعار المنظمة . وقد ثقت المجموعة بذلك على إنشاء جائزة للأفروساي . وستمنح الجائزة لأول مرة خلال الجمعية العامة السابقة التي تقرر عقدها سنة 1996 بالغابون . ورفع مراقباً الأفروساي ، موريطانيا و سوانزيلاند تقريرهما حول نتائج الحسابات الخاتمة للمنظمة بالنسبة إلى الفترة الفاصلة بين السنوات 1990 و 1993 . واستجابة للتوصيات الواردة في تقرير المراقبين ، اقترح المؤشرون مراجعة اللوائح المالية الخاصة بالأفروساي . وتجسدَ فهو منظمة الأفروساي أيضاً في انضمام خمسة أعضاء جدد . ناميبيا وسيشل وجنوب إفريقيا وزمبابوي . وينعكس التعاون في مجال التدريب من خلال البرامج الناجحة والإتصالات الموقعة التي أنجزت بالتعاون مع البرنامج الإنثائي للانتوساي ، والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي .

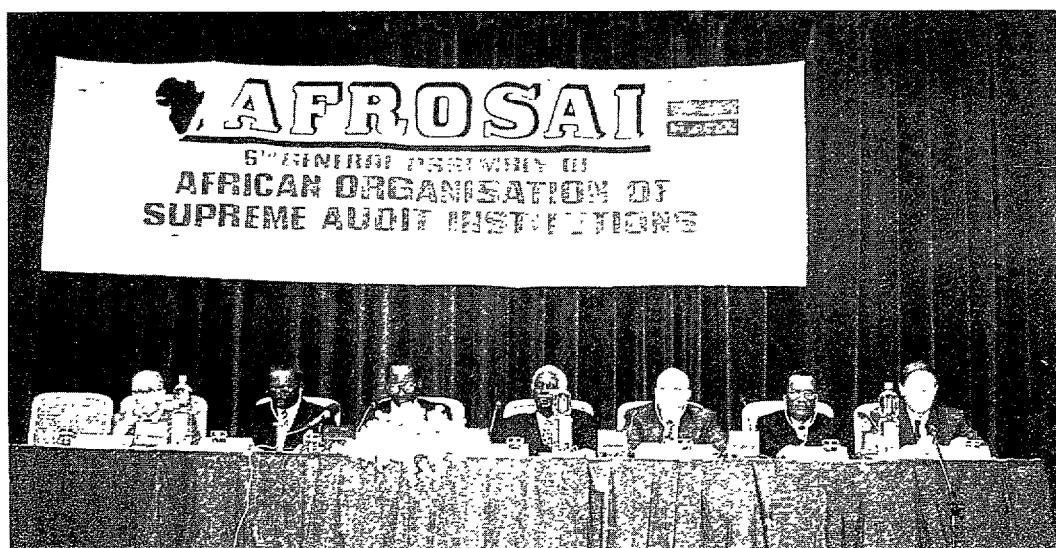
وناقش المؤشرون خلال الجلسات الفنية ثلاثة مواضيع رئيسية ، ونستعرض فيما يلي ملخصاً لنتائج هذه المناقشات .

عقدت المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الأفروساي) جمعيتها العامة السادسة من 10 إلى 15 نوفمبر 1993 بمدينة بانجلو بغيبيا .

وقد حضر هذا المؤتمر الذي دام خمسة أيام ممثل 27 جهازاً أعلى للرقابة و 5 منظمات دولية ، وتم خلاله مناقشة جملة من المواضيع الفنية وتوج بالصادقة على "بيان بانجلو" .

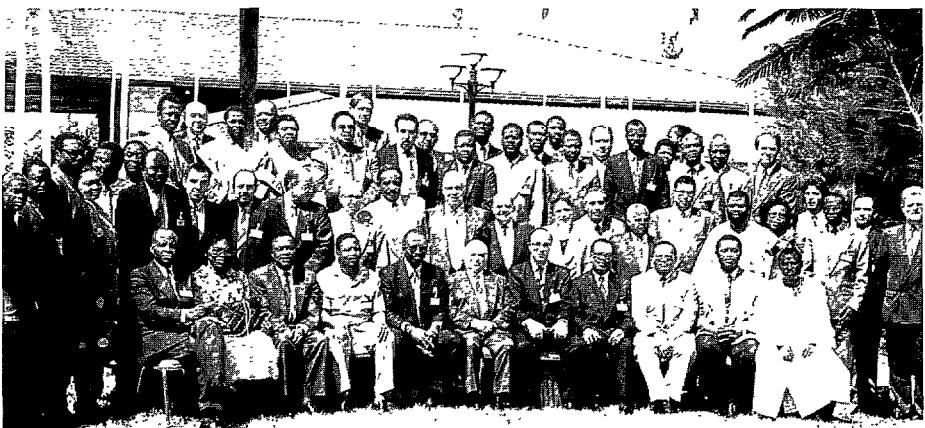
وأسّس المؤتمر روح تعاون عالية تجاوزت الحدود الجغرافية لمنظمة الأفروساي ، وأمتدت إلى مجموعات العمل الإقليمية الأخرى وإلى منظمة الانتوساي نفسها . وقد توجه الرئيس الحالي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الآرابوساي) بكلمة عبر فيها عن أمله في أن تشهد منظمة الأفروساي مزيداً من التقدم ، كما تضمن كلمة الآرابوساي عرضاً تارياً موجزاً لنشأة المجموعة ، وتأكيداً لأهمية تبادل المعلومات والتجارب مع مجموعات العمل الإقليمية الأخرى . وقد ترددت هذه الأفكار والمشاعر في الكلمات التي القاها ممثلو الامانة العامة للانتوساي ، والبرنامج الإنثائي للانتوساي ، ومحكمة المحاسبات الفرنسية ، والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية وتعهدت منظمة الأفروساي من ناحيتها بتعزيز علاقاتها بمجموعات العمل الإقليمية الأخرى ، ودعم جهود الجهاز المصري الذي تم اختياره لاستضافة المؤتمر المقبل للانتوساي المقرر عقده سنة 1995 .

وقد افتتح نائب رئيس غبيا رسمياً أعمال الجمعية العامة السادسة للأفروساي وأكد في الكلمة الافتتاح على أهمية الدور الذي يضطلع به المراقبون مبيناً أنه "لا يكفي أن تخضع الحكومات للمساءلة ، بل ينبغي أن تعمل في إطار الشفافية" ، كما شدد على ضرورة أن تواصل



حضر نائب رئيس الغبيي جلسة افتتاح الجمعية العامة السادسة للأفروساي ، وبيهود مالسافي الوسط والى جانبيه كلوا لا جمهبرة العليا للرقابة بليبيا وغبيا ومصر والكونغو ديفوار ، ورئيس الامانة العامة للانتوساي .

صورة جماعية لمثلثي الاجهزه الاعضاء ،
واللاملاقيين وبقية الماركين في مؤتمر
الافروسياسي المنعقد ببابنجول ، ويبطل
في الصف الاسلامي امامس والادارس
على التوالي من الشمال السيد سيكا
المرابع العام لفبيا ورئيس
الافروسياسي ، والسيد فغري عباس
رئيس اليمهار المركزي للمهابات
بجمهوريه مصر والرئيس النصر
للافروسياسي .



وقد أثار هذا الموضوع جدلاً كبيراً ، خاصة وأن الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء في الافروسياسي تتمثل نماذج متنوعة من نظم الرقابة ، وصلاحيات التقرير . ومن التوصيات الاساسية الصادرة تبعاً للفتاوى حول هذا الموضوع، حيث الاجهزة العليا للرقابة على اعداد تقارير سنوية عامة ، تحتوي على اهم النتائج الرقابية وابرز التوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية ، وعلى رفع تلك التقارير الى السلطات المختصة طبقاً لاحكام الانظمة الدستورية والقانونية المعمول بها في كل بلد ، حتى تتنسني لها متابعة التوصيات الواردة في تلك التقارير .



اجهز العمل الفني لمؤتمر الاقريري في جلسات خاصة بالواضعين
تراثاً سهلاً مثلوا الاصحاحات العليا للمرقابية . وترأس النقاش حول الموضوع
III مروظف المرقابية العليا للمرقابية بكل من كينيا ومصر والكامرون
(به الشهادتان السابعتان) .

وأولى المؤشرون عنابة كبرى لمناقشة طبيعة نتائج الرقابة نفسها ،
وأجمعوا على ضرورة تضمين الملاحظات نتائج رقابة الاقتصاد والكفاءة
والفعالية ، اضافة الى نتائج الرقابة المالية ، كما شددوا على ضرورة ان
تكتب النتائج في جميع الحالات بطريقة واضحة ، وان تنتهي الى
توصيات هارفة وعملية تيسر عملية المتابعة . وبما المؤشرون في الختام
الأجهزة العليا للرقابة الى اقامة علاقات عمل حية مع الهيئات الخاضعة

الوضع I : الاتجاهات المدمرة في التحليل المالي

تولى السودان رئاسة الموضوع الاول ، واحتضنت ليبيا بدون المقرر في حين تولى مالي شؤون الكتابة . ومثلاً هو الشأن بالنسبة الى المواضيع الفنية الثلاثة ، وفدت غبيباً موظفي الإتصالات التقنية الذين أشرفوا على تأمين العمل خلال الجلسات .

وقد اجمع المؤشرون على فوائد عمليات التحليل المالي الجمة ،
خصوصا اذا كانت في شكل كشوف مالية سلية . وأقر البحث
التفصيلي الشامل والوراق القطرية التي تم اعدادها حول هذا الموضوع
الاهمية المتزايدة لاستخدام اساليب متغيرة في مجال التحليل المالي ،
يمكن الاعتماد عليها ايضا لتعزيز رقابة الاداء التي تتجزئها الاجهزة
العليا للرقابة .

ومن بين التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة والتي تضمنها بيان بالجول الدعوة الى ضرورة تطوير اساليب التحليل المالي بطريقة تضمن وضع قواعد خاصة باعداد الكشوف المالية وتبنيها ، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم الرقابية ووضع معايير يمكن الاستناد اليها عند اجراء المقارنات التي تقتضيها عملية التحليل المالي ، وكذلك ارساء قواعد اساسية للتحليل المالي من خلال انشاء وحدة خاصة داخل كل حيـاـت اعلـمـ للـلاقـابةـ تـعمـالـهـ لـهـذاـ الفـضـلـ .

وقد أكد المؤشرون أيضاً على أن التحليل المالي السليم شرط من شروط رقابة الأداء ، وحثوا الأجهزة العليا للرقابة على ايلاء العناية الالزامـة لـتـدريـب وـتنـميـة الـقـدرـات فـي مـجاـل التـحلـيل المـالـي . وـيتـضـمـن بـيـانـاـنـجـولـى جـمـلـةـذـكـلـكـمـلـهـمـنـالـتـوصـيـاتـالـمـعـلـقـةـبـاعـتـبـارـأـثـارـالتـضـخـمـالـمـالـيـلـدىـأـعـادـالـكـشـوفـالـمـالـيـةـ،ـوـيـضـرـورـةـتـطـوـيرـنـظـمـعـالـجـةـالـبـيـانـاتـ،ـوـدـرـاسـةـالـاسـالـيـبـالـمـنـتـهـيـةـفـيـتـخـطـيطـالـموـازـنـاتـالـتـقـدـيرـيـةـعـامـةـ،ـوـالـمـواـزـنـةـالـأـسـمـالـيـةـخـاصـةـ.

الموضوع II : متابعة التوعيات الرقابية الواردة في التقارير السنوية للأجهزة العليا للرقابة .

تولى الكوت دي فوار رئاسة جلسات العمل حول الموضوع الثاني وتولت تونس دور مقرر الجلسات والملاوی شؤون الكتابة .

المؤتمنون بعدد الاطلاع على
الروابط، المتعلقة ببعضها البعض
والسائل الفنية التي تمت
مناقشةها في بانجول.



الافصاح التام عن نتائج العمليات وتقويم الاصول والمستوى الحالي لاداء الشركات لتمكن المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب ، وحثوا على تشجيع المصارف على تقديم التمويلات الى المستثمرين الذين يتوقع ان يساهموا في الشركات التي تمت خوصتها .
وأجمع المؤتمنون في الختام على اهمية ان تواصل الاجهزة العليا للرقابة الافريقية الحوار حول هذا المحور الهام من خلال تبادل التجارب والافكار والخبرات فيما بينها .

الصادقة على بيان بانجول هلال الملخصات الختامية
توجت الجلسة الختامية للجمعية العامة السادسة للافروسي
بالصادقة بالإجماع على بيان بانجول الذي يتضمن النتائج والتوصيات المتصلة بالمواضيع الفنية الثلاثة التي تم تلخيصها اعلاه . وإلى جانب ذلك نوهت الكلمات الختامية التي القاها المراجع العام لغبيا والمراقب العام لجمهورية مصر ، بصفتيهما الرئيسين الحالي والمنصرف لمنظمة الافروسي ، وزير مالية غبيا ، بالتقدم الملحوظ الذي حققه المنظمة الافريقية لا خلال هذا المؤتمر فحسب بل على امتداد السنوات الثلاث التي سبقت انعقاده . وقد تمت من ناحية اخرى المصادقة على الموضوعات الفنية التي ستجرى مناقشتها خلال الجمعية العامة السابعة التي ستنعقد سنة 1996 بالغابون ، وتشمل المسائل التالية : رقابة عائدات الضرائب ، وتنفيذ الموازنة ، وتكنولوجيا المعلومات .

للحصول على معلومات اضافية حول الجمعية العامة السادسة ، يمكنكم الاتصال بالرئيس الحالي للافروسي والمراجع العام لجمهورية غبيا البلد المستضيف للمؤتمر .



The Quadrangle, Banjul, The Gambia

للرقابة من شأنها أن توفر الاساس السليم لمتابعة التوصيات الرقابية ، دون التخل من استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة .

ال موضوع III دور الجهاز الاعلى للرقابة في عملية الخصصة

تم مناقشة هذا الموضوع خلال عدد من مؤتمرات مجموعات العمل الاقليمية الأخرى ، وخلال المؤتمر الرابع عشر للانتوساي ، كما انه يتصل مباشرة بعمل احدى اللجان الدائمة التي انشأتها الانتوساي حديثا . وتمت الاشارة في هذا الصدد الى أن التوصيات الصادرة عن الافروسي من شأنها أن تدعم عمل لجنة الخصصة التابعة للانتوساي . وقد تولت كينيا رئاسة جلسات هذا الموضوع ، وتولت مصر دور المقرر ، والكامرون شوؤن الكتابة .

وأجمع المؤتمنون اساسا على ضرورة ايجاد اطار قانوني في كل بلد يحدد دور الجهاز الاعلى للرقابة في عملية الخصصة ، هذا الدور الذي ينبغي ألا يقتصر على الرقابة اللاحقة بل أن يغطي جميع مراحل العملية منذ بدايتها . ويتعين على الاجهزة العليا للرقابة بالخصوص ضمان مطابقة المعايير والنظم التي وضعت من اجل حماية الصالح الوطني في هذا المجال المتشعب . وينبغي على الاجهزة العليا للرقابة فضلا عن ذلك فحص الاجراءات التي سبق اتخاذها في عملية بيع المنشآت العامة ، للتثبت من احترام العمل بها ، ولضمان استقلالية المراقبين المكلفين بأداء العمل .

اما فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة بعهدة الحكومة ، فقد تمت الاشارة الى ضرورة اعداد قائمة كاملة للمنشآت التي ستتم خوصتها ، والتأكد من ان عملية الخصصة قد سبقها اعلام كاف يشرح للعموم اهميتها وأهدافها . والج المؤتمنون كذلك على وجوب

بقلم الدكتور لاري مايلارس وبسامي هود - مكتب المراقب العام لكندا

الرؤية

بقضايا المحيط ، وعدم الاستقرار السياسي في عدة مناطق من العالم بما في ذلك الكندا . وعلى الهيئات ان تتعلم بالسرعة نفسها التي يتغير بها المحيط ، اذا ارادت المحافظة على اتصالها بالواقع وعلى فعاليتها في هذا الزمن المتغير . ولكن تدخل عالم الابتكار ينبغي ان تتعلم بسرعة أكبر وأن تسبق الزمن، وبعبارة أخرى ، ينبغي عليها ان تحول الى " هيئة متعلمة " .

وتعامل العديد من الهيئات مع التغيير بمجرد التكيف مع المحيط الجديد ، وفي حين يعتبر التكيف مع المحيط عذراً من عناصر التعلم ، فهو في الأساس مفهوم رجعي ، اذ أن الهيئة التي تكتفي بالكيف مع التغيير تظل في انتظار أن تتملي عليها الظروف المواقف التي ينبغي عليها اتخاذها ، وهو نوع محدود من انواع التعلم . فالتعليم ينبغي أن يكون في مرحلة متقدمة مبنية على التشاور والتأمل والتوقع . ان التمييز بين الهيئة التي تكتفي بالكيف مع الواقع والهيئة المتعلمة دقيق جداً ، وإن كان الفرق بينهما عميقاً ، فكلاهما يعمل في الحاضر ، الا أن الهيئة التي يقتصر دورها على التكيف مع الواقع تأتي في المؤخرة بعض الشيء، أي أنها تخرج لتوها من الماضي، أما الهيئة المتعلمة ف تكون دوماً في المقدمة ، اي أنها تمضي نحو المستقبل .

«على الهيئات ان تتعلم بالسرعة نفسها التي يتغير بها المحيط اذا ارادت المحافظة على اتصالها بالواقع وعلى فعاليتها في هذا الزمن التغير».

وترى الهيئة المتعلمة في عملية التغيير فرصة للتطور ، وهي في الأذن نفسه هيئه فاعلة وستجيب للظروف ، ولها أيضاً أن تقرر «عدم تعلم» الممارسات القديمة وأن تطرحها .

ويعرف مكتب المراقب العام للكندا بضرورة أن تكون الهيئة هيئه متعلمه . واكدا المكتب منذ سنوات خلت أن القطاع الخاص سيشهد تغيرات عميقة ، وكان يعتقد ايضاً أن القطاع العام في حاجة الى تغيرات مماثلة . وقد اعد المكتب على امتداد العشرينة المنقضية سلسلة من الدراسات حول إعادة احياء قطاع الخدمات العامة .

وقام المكتب في دراسة أعدتها سنة 1988 ، بفحص ثمانى هيئات حكومية عرفت بحسن ادائها ، وحدّدت الدراسة الميزات التالية التي تعد من العوامل التي ساهمت في رفع اداء الهيئات :

- التأكيد على الموارد البشرية . وضع الموظفين امام تحديات في مجال العمل وتشجيعهم ، والحرص على تطوير مؤهلاتهم . وقد تم منحهم الصلاحيات التي تخول لهم اصدار الاحكام . وتعتقد الهيئات

يشهد عالمنا اليوم العديد من التحولات الكبرى ، ومن المتوقع ان نعيش ونخوض على عتبة القرن الحادي والعشرين مزيداً من التغييرات التي لن تكون سريعة النسق فحسب بل متلاحقة ايضاً .

إن عملية التغيير ليست دائماً سهلة . إذ يرى فيها الكثير فترة مليئة بالاضطرابات أكثر منها مصدرًا للفرص . بيد أن التاريخ أثبت أن التطورات تحدث بنسب متساوية خلال فترات التحول وان النتائج تكون دوماً إيجابية ، حتى وإن كانت عملية التغيير شاقة .

إن أكبر تحدي في مجال الادارة خلال هذه الفترة هو التوصل إلى تكييف هذه التحولات واستغلالها . ويجسد مفهوم الصلاحيات والتجديد الأساليب التي تستخدماها الادارة حالياً لتحقيق ذلك . ويعني مفهوم الصلاحيات منح جميع الموظفين حق اتخاذ القرارات التي تساعده على تحقيق النتائج المنشودة ، أما مفهوم التجديد فيتعلق بتشجيع الموظفين على تحسين المنتوج والخدمات باستمرار / أو الحد من النقصان . ويؤكد مفهوم الصلاحيات والتجديد بالأساس على الحصول على النتائج ، والحد من عمليات المراقبة .

إن مفهومي الرقابة والمساءلة يعدان في الآن نفسه من المبادئ الأساسية . فإذا لم يتم التمسك بهذين المفهومين ، تحول الصلاحيات إلى ضرب من الفوضى وعملية التجديد إلى مصدر للاضطراب والتشویش . وبناء على ذلك يتعمّن توسيع نطاق هذين المفهومين ، وينبغي أن تشمل «المساءلة» لا التقرير حول النتائج التي حققتها هيئة مافحسب بل الخطط التي وضعتها من أجل أداء مهامها وإدارة مواردها . وينبغي أن يشمل مفهوم «الرقابة» أيضاً آلية لتوفير الظروف الملائمة التي تؤدي إلى تحقيق الاهداف ، ويعني ذلك التخلّي عن عمليات الرقابة غير الضرورية، على أن تتم بقية العمليات بطريقة خفية .

الادارة في محطة تغيير

واجهنا منذ بداية السبعينيات ظاهر التضخم والانكماش ، والركود والإنتعاش ، وعالمية الاقتصاد ، وظهور التكنولوجيا الحديثة ، وتداعيات صناعات «المداخن» المحرّك التقليدي للإقتصاد، وحلّ محلها الصناعات المعرفية . وقد كان على الشركات الكندية أن تجاوب مع هذه المرحلة الجديدة ، وأن تصمد أمام روح المنافسة التي بعثتها اتفاقية التجارة الحرة بين الكندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تستعد لمواجهة انكاسات اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا . ويستبعد ان يتوقف التحدي الذي يفرضه التغيير في المستقبل القريب ، الذي ستطغى عليه التحولات الديمغرافية ، وأزمة التمويل الحكومي ، وازدياد الإنفاق

لتحقيق النتائج . وتكون «الرقابة» من هذا المنظار عملية تكمل الصلاحيات ومفهوم الابتكار .

إطار جمبي للرقابة

فضلا عن الاتجاه الذي يساند منح الصلاحيات والابتكار في العمل ، هناك توجه آخر ينادي بتغيير قواعد الرقابة داخل الهيئة . ويجري حالياً الحدّ من القوانين والإجراءات التي تكرس المركبة ، وتعويضها بنظم محاسبية تعتمد أساساً على تحقيق النتائج أكثر من الحرص على مطابقة المت邦جية .

وغالباً ما يكون رد فعل المحاسبين والمراقبين سليماً في حال اقتراح فكرة الحدّ من عمليات المراقبة . فقد أدركوا من خلال التجربة جسامية الأخطار التي تتعرض بكل من يسعى دون تفكير إلى الحدّ من عمليات المراقبة أو التخلّي عنها ، والسماح للموظفين بالتصرف كل حسب إرادته . وتهدّف نظم الرقابة التقليدية أساساً إلى حمل الموظفين على اتباع التوجيهات وتلافي الأخطاء والغش . وتقوم هذه النظم على الإفتراضات القائلة إنه يستحسن أن تكون الإدارة على علم بكل ما يحدث وأن المراقبة تتم بالفعل عندما يتقدّم الموظفون بتفاصيل الإجراءات التي تحكم الأنشطة والقرارات .

وبالفعل ، فإن العمل في محيط مراقب بإحكام يكون أكثر سهولة من العمل في محيط يمنع الموظفين العديد من الحرّيات . إن المراقبة المشددة لاتتيح للموظفين فرصة التفكير ، فهم يكتفون بتطبيق القوانين ، ويقتصر دور المديرين على وضع تلك القوانين موضع التنفيذ .

ويمكن أن تعمل نظم المراقبة التقليدية بفعالية إذا كان المحيط مستقراً وإذا كانت المهام تكرارية ومتوقعة . بيد أن مجال العمل يتسم الآن بالتعقيد والغموض ، كما ان التغيرات تحدث بنسق سريع حتى انه لم يعد في امكاننا وضع قوانين ونظم مراقبة شاملة تغطي جميع الاحتمالات . وبناء على ذلك ينبغي علينا أن نعول على فطنة الموظفين وحسهم في هذا المجال ، إلى جانب تمسكهم بعدد من القيم ، واحترامهم لمبدأ الالتزام والمساءلة .

إن أهم عنصر من عناصر الرقابة في ثقافة إدارية فاعلة تلك القوانين الأساسية التي تعكس آراء الهيئة وقيمة ومبادئها في مجال الإدارة والسلوك العام . وترسم هذه القوانين بالاعتماد على تحليل الأخطار التي ينطوي عليها العمل ، الحدود التي لا يجوز للموظفين الحياد عنها عند اتخاذ القرارات . ومن ناحية أخرى توسيع إجراءات العمل القياسية القوانين الأساسية ، لكن ينبغي الا يكون لها نفس التفود ، وليس هذه الإجراءات سوى طريقة مثل لمعالجة الاعمال الظرفية اليومية ، تتم مراجعتها كلما تغيرت الظروف .

إن عملية الرقابة سواء كانت رسمية او غير رسمية امر محبذ . ومن أمثلة الرقابة الرسمية الرقابة للأهداف والغايات ، والسياسات والمناهج ، والمعايير وإبلاغ المعلومات . ومن أمثلة الرقابة غير الرسمية : الأخلاقيات والقيم والثقة والالتزام .

موضوع الدراسة أن الاداء الجيد هو منتوج اشخاص حريصين بالاساس ، اكثرا منه منتوج انظمة قسرية . وقد كان الموظفون يواجهون التحدّيات بكل ثقة ولم يشقّ لهم الخوف من الاخفاق .

● مساهمة الإدارة : وضع المديرون تصوّراً للهيئة المثالية وحدّدوا الغايات والأهداف ، وحثّوا الموظفين على الالتزام بتحقيق هذا المثال ، فاستجابوا لذلك بسهولة . وقد استحسن الموظفون استشارة زملائهم في العمل ، وكذلك رؤسائهم ومرؤوسיהם . وبالرغم من وجود مستويات ادارية رسمية ، فلم تكن هناك حواجز تعوق التعاون من اجل تحقيق الاهداف المنشودة .

● أساليب عمل تساعد على الابتكار : تأمل الموظفون في مستوى أدائهم ، وتعلّموا من الانعكاسات المترتبة عن أعمالهم ، وسعوا إلى حل المشاكل بطريقة مبتكرة ، وحرّصوا على تطبيق نظم مراقبة وشراف متسامكة ، كما كانوا يعلّون على انفسهم بدل الاعتماد على مراقبة الهيئات الخارجية .

● حرص شديد على إرضاء الحرفاء : ركّزت الهيئات على العناية بالحرفاء ، والشهر على خدمتهم بدل تكريس النظام البيروقراطي .

● السعي إلى تحقيق الحدّ الأقصى من الكفاءة : يسعى الموظفون دوماً إلى تعزيز أداء الهيئة . فكلما تغيرت الظروف ، يبادر الموظفون بتغيير أساليب عملهم ، دون التخلّي عن القيم التي يؤمّنون بها . وقد كان أداء الهيئات جيداً بفضل هذا التوجّه وذلك رغم تغير المحيط باستمرار . ويعتبر هذا التوجّه أهم ميزة على الإطلاق .

وقد انتقلت الهيئات موضوع الدراسة من المراقبة إلى الالتزام ، وساهم هذا الأمر في تعليم النتائج ، وإن كانت العديد من المناهج لاتزال في حاجة إلى التبرير . وتشجّع الهيئات من ناحية أخرى على المجازفة ولكن في إطار حدود مرسومة . وكانت بعبارة أخرى ترغب في تجربة أساليب جديدة ، لما كان المنطق العادي يدعوا إلى اتباع المناهج المألوفة للحصول على أفضل النتائج ، إلا انه ينبغي على الموظفين في مثل هذا المحيط أن يتّزموا باحترام التسلسل الاداري وتشجّع العمل وتحقيق النتائج ، وأن يحرّصوا على التشاور فيما بينهم ، ويجب أن يسود الشعور بأن الهيئة ملك للجميع ، وأن تكون هناك قيم مشتركة وتصوّر مشترك . وتنطبق هذه الخاصّيات أيضاً على الهيئات التابعة للقطاع الخاص ، وهو رأي تسانده جميع المنشورات الحديثة في مجال الادارة .

التغيير والرقابة

ينبغي على المديرين مواصلة عملية الرقابة خلال جميع مراحل التغيير التي تمرّ بها الهيئة ، ضمناً لتحقيق الأهداف المنشودة . وقد يبيّن هذا الموقف مناقضاً لكلّ ما تأسّت مناقشته أعلاه . منح الصلاحيات للموظفين ، وتحقيق النتائج وتلبية حاجيات الحرفاء . ذلك أن الرقابة تفرض قيوداً على الموظفين . غير أنه يجب لنا أن توسيع مفهوم الرقابة ، وأن نحوّلها من رقابة تقييد وتفرض الى مراقبة تهيء الظروف الملائمة

● الى اي مدى نجحت الهيئة في تحقيق اهدافها وبأي كلفة كان ذلك ؟
ويسود الاعتقاد في الغالب أن تفويض السلطات وسلطة الاتفاق من العناصر الأساسية فيما يتعلق بموضوع من الصلاحيات . ولعل أكثر المسائل أهمية هي تحديد الأعمال التي يسأل عنها الموظفون وأمام من يُعتبرون مسؤولين عن نتائج أعمالهم . ويمكن تطبيق المبادئ التي نص عليها كتاب "بيان المسائلة" الذي اشرنا اليه اعلاه ، هنا ايضا . وينبغي وضع مناهج واضحة للمساءلة تضمن تطبيق تلك المبادئ بصورة فعالة . ويجب ان تكون لهذه المناهج :

● أهداف واضحة وملمومة ، ومعايير يمكن الاعتماد عليها لتقدير أداء الهيئة .

● مؤشرات للاداء تستخدم لتقدير النتائج مع التأكيد على الفائد التي تنجو عن ذلك اكثر منه على دقة المقاييس .

● نظم للمعلومات واضحة وموثوق بها تستخدم لدعم اتخاذ القرارات وتقدير النتائج .

● أن يتم اعداد تقارير واضحة وفي اوانها حول النتائج ونظم المراقبة ومطابقة القوانين الاساسية .

وربما يجر التنبية الى ضرورة ملزمه الحذر فيما يتعلق بهذه النقطة . فالنتائج تتحقق عادة بالترابط بين الاداء من ناحية والظروف من ناحية اخرى . ويجدر بنا أن نفصل عند تقدير النتائج بين مستوى الاداء والظروف المحيطة بالعمل ، وأن نسأل المديرين والموظفين عن مستوى الاداء فحسب .

افتتاحية

ينبغي على الهيئات أن تكون أكثر مرنة وأن تمارس مفهومي الصلاحيات والتجديد ، حتى تصبح قادرة على المنافسة والتفوق في هذا المحيط المتغير . وتساعد هذه الممارسات الموظفين من ناحية أخرى على الإبتكار وحل الصعوبات التي يواجهونها . وينبغي علينا من ناحية أخرى أن نتمسك بمفهومي الرقابة والمساءلة حتى تتمكن من تطبيق المفهومين اعلاه بطريقة مناسبة ، ولا فانهما سيتحولان حتما إلى مصدر للغوض والإضطراب : غير أنه ينبغي علينا أن نحرص على توسيع نطاق هذه المفاهيم . وإذا كان الموظفون مطالبين بتحقيق النتائج القصوى مع منهم حق القرار فيما يتعلق باختيار الاسلوب الامثل لتحقيق النتائج ، فإنه ينبغي على المديرين أن يوفروا للموظفين القوانين الأساسية المتعلقة بالسلوك المقبول والمخاطر الكامنة . وهذا هو مفهوم الرقابة الحقيقة . وللمديرين من ناحية أخرى مسألة الموظفين عن النتائج التي تحقق بالمقارنة الى التوقعات والخطط التي تحدد الطريقة التي ستتبعها الهيئة لتنفيذ مهامها . وهو ما يقابل مفهوم المساءلة .

للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بممؤلفي المقال بمكتب المراقب العام للكندا . 11 th Floor , West Tower , 240 Sparks Street , Ottawa , Ontario ,

إن وضع معادلة بين الرقابة وبين تفويض الصلاحيات والابتكار ليس عملا شاقا بالمرة . ان المبادرة باجراء تقييم شخصي لجميع المستويات الإدارية طريقة بسيطة للتثبت من ان العمل ينجح وفقا للمنهج المطلوب ، ومن ان الموظفين يمارسون استقلالهم بطريقة مسؤولة . ويتوقف نجاح عملية التقييم الشخصي على استعداد المشاركين ، خاصة كبار المسؤولين ، لتكريس الحوار المفتوح ، ومعالجة الاخطاء واعتبار النقد فرصة للتعلم وتطوير آداء النظام المستخدم .

التقييم والمساءلة

ينتهي القسم السابق من هذا المقال الى أن الموظفين في حاجة الى العمل في محيط يخول لهم جملة من الصلاحيات ، وان ذلك لن يتتوفر إلا في إطار رقابي .

والهيئات ايضا احتياجاتا في هذا المحيط المتغير . وقد كان الموظفون في الماضي يطلبون بالإمتثال للقوانين والتراتيب . غير أنهم مدعاون اليوم إلى تحقيق النتائج ، كما توفرت لديهم آفاق أكثر رحابة لاتخاذ القرارات . وبناء على ذلك أصبح الموظفون يسألون عن النتائج التي حقوقها بواسطة الموارد المعهودة اليهم .

ويصف كتاب «عرض حول المساءلة» الصادر سنة 1988 عن جمعية المحاسبين الإداريين بالكتدا اتساع نطاق المساءلة في مجال الادارة و أهميتها المتزايدة . وأشار البيان الى أن «الادارة مدعوة الى توفير معلومات شاملة تصف أداء المؤسسة ، وتفي ب حاجيات المدعي . ويمكن ان تعتمد هذه المعلومات على سلسلة شاملة وموحدة من التصريحات يتضمن إثباتها بطريقة منطقية ، وتشكل المدعي لديهم من اصدار الاحكام فيما يتعلق بأداء المؤسسة . وتتمثل هذه التصريحات بمبادرات الادارة ونتائج قراراتها وأعمالها ، وينبغي أن تكون هذه التصريحات عامة وأن تعتمد على تأويلاً واسعة للنطاق .»

وتضطلع الحكومة بدور معتقد يمثل في التوفيق بين خدمة المصلحة العامة وإدارة مواردها الأساسية بإحكام . وتشمل الآليات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هذه المهمة الانفاق وفرض الضرائب والتنظيم . ويحق للبرلمان المطالبة بتقرير دوري حول نتائج ممارسة جميع هذه المسؤوليات . ولا تغطي التقارير السنوية التقليدية التي تتركز على المطابقة للصلاحيات الممنوحة في مجال الانفاق هذه المهام الواسعة . وأبرز مكتب المراقب العام انه ينبغي على الحكومة أن تعد التقارير حول كامل انشطتها بتنوعها ، أي حول جميع مصالحها الإدارية .

ويعتقد المكتب أن المنهج السليم للتقرير حول جميع المصالح الإدارية في القطاعين العام والخاص يتوقف على الإجابة على الأسئلة الأربع الموجة :

- ما هي مهمة الهيئة وتوجهاتها ؟
- كيف تتولى الهيئة إنجاز مهامها ؟
- ما هي الاهداف التي رسّمتها الهيئة من أجل انجاز مهمتها ، وما هي الخطط التي وضعتها لادارة الموارد الموجودة تحت إشرافها ؟

التعاون المولى في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية

بقلم يوهيلان ، المكتب الوطني للرقابة بالسويد وكيل كابيل المكتب الوطني للرقابة بالملكة المتحدة

ووافقت أجهزة الرقابة التي حضرت هذا اللقاء على أن يكون «برنامج المساعدات» . وهو إحدى أدوات الدعم التي تستخدمها الدول المتبرعة سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف لتعزيز سياسات الاصلاح والاصلاح الهيكلية، والتي تدعم قطاع التوريد في البلدان النامية التي تواجه عجزاً في ميزان الدفعات . موضوعاً للعمل الرقابي المنعقد حول مردود إنفاق الأموال .

وأقر المؤشرون من ناحية أخرى ضرورة دعم التعاون الدولي في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية ، ونجاح هذا التعاون من خلال السعي إلى استخدام لغة موحدة بالرغم من اختلاف اللغات الأصلية للبلدان الأعضاء .

وبناءً على ذلك تم التركيز على أهمية تحديد المعايير ، وتحديد النطاق الموسّع للعمل الرقابي المقترن ، والحرص على ضمان موافقة جميع المعينين بالأمر على تعريف المحور الذي يقع عليه الاختيار . ولم يكن ذلك بالأمر السهل بالنسبة إلى السويد مثلاً ، حيث لا يوجد تعريف محدد ومقبول عالياً لمصطلح "برنامج المساعدات" . وقد اتفق المراقبون الذين حضروا الاجتماع المنعقد خلال سنة 1993 حول أهم الصعوبات الرقابية التي ستتم مواجهتها لدى الرقابة على برنامج المساعدات . وكان هذا الاتفاق بمثابة نقطة انطلاق إيجابية للعمل الرقابي المنعقد . وتناول جزء كبير من المناقشات التي تخللت هذا الاجتماع المسائل المنهجية والنواحي التطبيقية ، مثل اختيار البلدان التي ستختضن لدراسات الحالات ، وزيارات إلى البلدان التي تتلقى المساعدات ، والتخطيط الزمني وغير ذلك من مظاهر التعاون الأخرى .

ولعل أبرز عائق محتمل قد يتعرض العمل الرقابي المنعقد هو الاتفاق على مواعيد اجراء مثل هذه الدراسات ، وحول طريقة ادماج النتائج النهائية في تقارير الرقابة الوطنية للبلدان المعنية بالأمر وقد توصلت أجهزة الرقابة البريطانية والهولندية والسويدية وإلى حدّ ما محكمة الحسابات الأوروبية إلى الإتفاق على موعد مناسب . وبمجرد بلوغ هذه المرحلة بدأت أجهزة الفاكس في العمل دون توقف . وبادرت أجهزة الرقابة بتبادل الخطط الرقابية واتخذ العمل المشترك شكلاً ملمساً . وقد تم انجاز الدراسات الأولية خلال ربيع 1993 وكان البريطانيون أول من بادر بالعمل الميداني ، ثم تبعهم الهولنديون . وشرع السويديون في العمل بشيء من التأخير ، إلا أنهم ينون اللحاق بالمجموعة في الدورة الأخيرة . وقد أجلت محكمة الحسابات الأوروبية انضمامها إلى مجموعة العمل نظراً لانشغالها ببعض الالتزامات ذات الأولوية ، غير أنها جددت إهتمامها أخيراً بالمساهمة في هذا العمل .

يلقي هذا المقال نظرة خاطفة على التجارب المكتسبة من المجهود الأخير الرامي إلى تنسيق عمل الأجهزة العليا للرقابة من مختلف البلدان في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية . وستظهر نتائج هذا التعاون في المستقبل وستتاح لنا دون شك فرصة تغطيتها في مقال لاحق . وتم قطع أول خطوة لتوحيد الجهود بين أجهزة الرقابة التابعة للبلدان المتبرعة في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية خلال اجتماع إنتم في شهر ابريل 1991 . وقد استضاف المكتب الوطني للرقابة بالملكة المتحدة ندوة دولية خاصة بعدد من الأجهزة المتنقلة ، لمناقشة المشاكل المشتركة في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية . وحضر هذه الندوة ممثلون عن اثني عشر بلداً (الكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والبروچ واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وعن محكمة الحسابات التابعة للاتحاد الأوروبي .

وقد تم اختيار المشاركين بالاعتماد على قائمة أهم الدول المتبرعة ، وقائمة الأجهزة العليا للرقابة التي عرفت باهتمامها الخاص في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية . وشملت المعايير التي تناولتها الندوة مسألة تشكيل مجموعات عمل يعهد إليها بوضع معايير رقابية موحدة خاصة بكل بلد متلق للمساعدات وتحديد المسؤوليات الرقابية ، والتنسيق بين البلدان المتبرعة ، ومسألة المتربيين ، وتحديد المجالات الموحدة للرقابة . وكان الموضوع الأخير نقطة انطلاق العمل الرقابي المنعقد الذي نقوم به حالياً .

ومن بين الشواغل التي ثبتت اثارتها خلال الندوة ، الصعوبات التي يواجهها مراقبو الدولة أحياناً في اعداد تقرير حول متبرع واحد من بين مجموعة من المتربيين . ذلك ان تأثير التقارير الرقابية سيقتصر نظراً إلى انه لن يكون في وسع الجهة الخاضعة للرقابة دائماً اتخاذ الإجراءات التصحيحية . خاصة اذا كان تقديم المساعدات يمر عبر هيئات متعددة الأطراف .

وتعهد المكتب الوطني للرقابة بالملكة المتحدة باختيار محور رقابي ملائم يكتسي أهمية مشتركة لدى عدد من البلدان . وقد تم تقديم العديد من الاقتراحات ، كما احتضنت مدينة لدن خلال شهر فبراير 1993 اجتماعاً شاركت فيه البلدان الأعضاء التي كانت ترغب في الإطلاع على مناهج العمل الرقابي المنعقد ، وقد حضر الاجتماع أيضاً ممثلاً لأجهزة الرقابة بكل من الكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة ومحكمة الحسابات الأوروبية وقد حالت العديد من الصعوبات العملية والمشاكل المؤسساتية دون مشاركة عدد هام من أجهزة الرقابة في هذا الاجتماع .

دون شك إلى تعقيد المعاملات ، غير أنَّ هذه المجموعة على أتمِ الثقة من تحقيق نتائج مفيدة ومثمرة . ويوحي التأمل في نتائج العمل التعاوني في هذه المرحلة بثلاث استنتاجات عامة . أولاً ان هذه المبادرة كانت حافزاً على المستويين الشخصي والمهني للمساهمة في هذا الجهد الدولي لتنسيق العمل في ما يتعلّق بالقضايا الرقابية المشتركة . ثانياً أن التعاون الملموس عملية معقدة ، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق ، كوجوب ملاءمة المواعيد للظروف التي يشهدها بلد الجهاز الاعلى للرقابة حتى يتسمى توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب ، وضرورة تزامن إصدار التقارير الفردية . وأخيراً ضرورة وجود قوَّة دافعة ، وتمثلت في هذه الحال في المكتب الوطني للرقابة بلندن . فلولا التزام الجهاز البريطاني بتنسيق الاعمال الرقابية ، لم يكن هذا المجهود المشترك ليسفر عن أي نتيجة .

ومثّلماً أشرنا في مقدمة هذا المقال ، فإنَّ نتائج التعاون المشترك في مجال الرقابة على المساعدات الخارجية ستبرز لاحقاً . أما الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها فهي التالية . ماهي إنجازاتنا ، وماذا يمكننا أن نتعلّم وما هو المنهج الذي ينبغي علينا أن نتبعه . ولكن لنا أن نجزم في هذه المرحلة المبكرة أن ما شهدناه اليوم ليس سوى بداية لتعاون دولي بعيد الأثر في مجال الرقابة .

للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الاتصال بمحرري المقال ، بالمكتب الوطني للرقابة بالسويد .

P.O. Box 34105,S - 10026 Stockholm

وبالمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة : 157 - 197 Buckingham Palace Rood Victoria London S W 1W 9SP England ■

وتعتبر الزيارة التي أداها ممثلوا المكتب الوطني للرقابة ببريطانيا والمكتب الوطني للرقابة بالسويد الى مقر البنك العالمي بواشنطن أول مثال ملموس للتعاون المشترك . وقد تنقل الزوار بين بناءات البنك العالمي بواشنطن وقاموا باستجواب حوالي ثلاثة شخصاً يعملون بمصالح مختلفة تابعة للبنك . وخصصوا السهرات المسائية لمقارنة الملاحظات الدوّنة ولمناقشة المعلومات التي حصلوا عليها خلال النهار ، في جوٍ من الإسترخاء ويعيناً عن التوتر .

وتجرد الإشارة هنا إلى أنه كانت للبريطانيين مساهمة فعالة في هذا الجهد التعاوني بفضل تقديمهم في انجاز العمل الرقابي الموكول اليهم ، وذلك من وجهة نظر السويديين على الأقل .

ومن الصعب تحقيق التوازن في هذا المجال نظراً إلى أنَّ الأعمال الرقابية الموكولة إلى كل من البلدان المساهمة في هذا العمل المشترك قد بلغت مراحل متفاوتة ومختلفة . ومع ذلك فإنَّ الأعمال المتعلقة على هذا العمل لا تزال كبيرة جداً .

واحتضنت مدينة لاهاي يومي 14 و 15 ديسمبر 1993 اجتماعاً نظمته محكمة الحسابات الهولندية . وقد حضر هذا الاجتماع ثمانية أعضاء من ضمن المجموعة الرقابية المكلفة فعلياً برقابة برنامج المساعدات . ثلاثة أعضاء من كل من هولندا والسويد ، واثنان من المملكة المتحدة . وقد ناقش الفريق الرقابي خلال هذا اللقاء النتائج والاستنتاجات الأولية التي توصل إليها كل جهاز حتى هذا التاريخ . كما تمت مناقشة مواعيد تقديم التقارير الفردية وإمكانية إدراج تفاصيل من تلك التقارير الفردية في بقية التقارير الأخرى . إنَّ تباين إجراءات الإبراء واختلاف مواعيد تقديم التقارير سيؤدي

الخلفية التاريخية

القطاع العام يجرأ، فحص أو تحقيق أو رقابة باسم الجهاز الأعلى للرقابة ودفع تقرير حول نتائج عمله إلى المراقب العام.

- أن يقتضي عن المعلومات ويقوم باستخراجها من أي دفتر أو وثيقة أو سجل يتعلق بالشؤون المالية أو المحاسبة لأي مؤسسة عامة ، دون دفع رسوم مقابل ذلك .

- أن يعرض كتابا على النائب العام القضايا المتعلقة بتأويل القوانين والاحكام الخاصة بصلاحيات المراقب العام ووظائفه ، وعلى النائب العام ان يبدي رأيه حول المسألة كتابيا .

استقلالية المعاذر الأعلى للرقابة

ينص الدستور على أن المراقب العام لا يخضع لمراقبة أي شخص أو سلطة أخرى أو لأي توجيهات خارجية . ولكن بالرغم من أن الدستور يكفل استقلالية المراقب العام ، فإن الفضائلات لا تشمل الموظفين وشئون الموازنة .

ويتبع مكتب المراقب العام قطاع الوظيفة العامة الوطنية ، وبناء على ذلك فإن الموارد البشرية والمالية تخضع لمراقبة مكتب الوزير الاول ووزارة المالية . كما تتولى لجنة الوظيفة العامة شؤون العاملين مثل الانتدابات ، والارتقاء المهني وشروط الانضباط في العمل . ويشبه أيضا الحصول على موافقة لجنة الموازنة قبل إقرار الانتدابات الجديدة ، كما ينبغي تبرير أي زيادة في موازنة السنة المالية المواصلة . ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة إحالة شئونه المالية إلى وزارة المالية قصد النظر فيها ، شأنه في ذلك شأن أي وزارة أخرى .

وهنالك حالات حاولت فيها وزارة المالية منع المراقب العام من اتمام عمله وذلك عندما رفضت دفع الاجور اليومية للعاملين . غير أن النائب العام أكد أنه لا يجوز علية على قانون المالية ، وانتهى الأمر عند هذا الحد . وهكذا يمكن أن يكون لوزارة المالية بالفعل تأثير سلبي على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ، وهي من الممارسات التي يمكن اللجوء إليها لحجب النقائض .

بنية المعاذر الأعلى للرقابة ومهامه

ت تكون إدارة الجهاز الأعلى للرقابة من سبعة موظفين : المراقب العام ومراقب أول ، ومراقبين اثنين ومراقبين مساعدين وموظفي كتابة . وينقسم الموظفون إلى فريقين ، يتولى المراقب العام تحديد مهام كل منها منذ بداية السنة . وتوزع الاعمال المتعلقة برقابة الحسابات

بانفصال التوفالو عن جزر جيلبار (جمهورية كيريباتي) في 1 يناير 1976 بدت ضرورة انشاء الوظيفة الرقابية ، وظهرت الحاجة إلى رقابة جميع العمليات المالية الحكومية . ولم يكن للحكومة في ذلك الحين سوى جهاز تأسيسي واحد ، وكانت مؤسسة Price Water house and Peat Marwick الكشف المالية الحكومية والكشف الخاص بالشركة التعاclusive بالتوفالو . وتم إنشاء مكتب المراقب العام للتوفالو سنة 1978 . وقد بلغ عدد التعااضديات 5 ، كما تضاعف حجم المعاملات بعشر مرات . ونتيجة لذلك تحول المنهج الرقابي من الرقابة الصرفية إلى رقابة تستند إلى نظم محددة . ويقول مكتب المراقب العام اليوم مسؤولية رقابة حسابات جميع الأجهزة التأسيسية . ويعهد أمين سجلات التعااضديات سنويًا إلى المراقب العام بمسؤولية رقابة التعااضديات .

نطاق صلاحيات الرقابة

عملاً باحكام قانون المالية العامة ، ينبغي على المراقب العام لدى ممارسة الصلاحيات التي يخولها له الدستور أن يسر على ضمان :

- اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية التي تكفل تحصيل العائدات والحفاظ عليها .
- استخدام الأموال التي تم تخصيصها وصرفها ، لتحقيق الاهداف التي أفردت من أجلها ، وضمان مطابقة النفقات للصلاحيات التي تحكمها .
- استخدام الأموال العامة الأخرى غير التي تم تخصيصها ، في إطار الصلاحيات التي تحكمها .
- اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لضمان استلام الطوابع الجبائية والسندا ، والحفاظ عليها واصدارها وحسن استخدامها وحراسة المخازن ، وضمان احترام القوانين والتوجيهات والتعليمات المتصلة بها .
- وجود الترتيب الضروري ، والتوجيهات والتعليمات الملائمة لارشاد موظفي الحسابات .

وممارسة المهام الموكولة إلى الجهاز الأعلى للرقابة والمتمثلة في النظر في الحسابات وفحصها ، يجوز للمراقب العام :

- أن يدعو أي موظف لتقديم التوضيحات والمعلومات الضرورية لاستكمال العمل الرقابي .
- أن يكلف أي شخص يمارس مهنة المحاسبة أو أي موظف في

الاعمال.

موجهات الموظفين وبرامج التدريب

يمتلك موظفو المكتب الخبرات العالية والمؤهلات التي تكتمل من انجاز الاعمال الرقابية الموكولة اليهم ، وقد تلقى كتاب الموظفين تدريبا بالخارج في شتى المجالات الرقابية . ويوجد من بين موظفي المكتب عضو في جماعة التقنيين في المحاسبة ، كما يحمل ثلاثة آخرون شهادات في المحاسبة المالية ومحاسبة الناقلات حصلوا عليها من معهد ابینغدون بإنجلترا ، وشارك أحد الموظفين أيضاً في حلقة دراسية حول الحسابات العامة والرقابة نظمها معهد جنوب الثايمز بإنجلترا .

ويشجع المكتب على رفع كفاءات الموظفين ، تماشياً مع السياسة الحكومية الرامية إلى دعم التدريب . ونتيجة لذلك، يعمل أحد موظفي المكتب كان قد اجتاز المرحلة الأولى من المراحل الدراسية في الجمعية القانونية للمحاسبين القانونيين على إتمام مراحل الشهادة المهنية في المحاسبة ، ويتبع موظف آخر دروساً بجامعة جنوب المحيط الهادئ بفيجي لشنل شهادة في المحاسبة . وهكذا يكون الجهاز الأعلى قد وضع خطة بعيدة المدى لتمكين موظفيه من التأهيل الأمثل ليصبحوا محاسبين محترفين .

وقد نظم البرنامج الانمائي للانتوساي بالتعاون مع المنظمة الآسيوية للجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، ومبادرة التدريب لرابطة الكومونوث ، ومعهد الدراسات الاجتماعية والإدارية ، برنامجاً تدريبياً قصيراً لفائدة موظفي المكتب . وتشمل انشطة التدريب الأخرى ، برامج تدريب محلية لفائدة صغار الموظفين وموظف الكتابة . ويعافظ كتاب الموظفين أيضاً على علاقات عمل متينة مع المكاتب الوطنية للرقابة بكل من فيجي وزيتلدا الجديدة .

للحصول على معلومات إضافية ، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام ، فونافوتوي آتول ، توفالو . ■

الختامية للحكومة ، وحسابات الاجهزة التأسيسية وحسابات مجلس البجزية بالتوافق بين الفريقين ، وضماناً لاكتساب التجربة التطبيقية ، يتناول الفريقان على أداء هذه المهام الرقابية سنوياً .

أصناف الأعمال التي ينجزها المكتب

يتمثل عمل الجهاز الأعلى للرقابة أساساً في الرقابة المالية ورقابة المطابقة باستخدام منهج يستند إلى نظم محددة . وقد اتسعت صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة سنة 1990 لتشمل الرقابة على مردود اتفاق الأموال ، غير أن هذا العمل الرقابي لا يزال محدوداً بصفته مدخلًا جديداً في مجال الرقابة . وتم كذلك خلال نفس السنة إدخال الرقابة المستندة إلى قياس احتمال الخطأ ، ولا يزال هذا المنهج محل نقاش بالرغم من استخدامه في بعض الاعمال .

تخطيط العمل الرقابي

تنتهي السنة المالية بالنسبة إلى الحكومة والاجهزة التأسيسية بتاريخ 31 ديسمبر ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعااضديات (باستثناء الشركة التعااضدية بالتوفالو التي تنتهي ستها المالية في 31 مارس) . وبعد المصادقة على تقنيات الرقابة المستندة إلى نظم ، تم تحديد الوثائق التالية كأدوات للتخطيط :

- سجل مراقبة العمل / برنامج الرقابة يغطي التفاصيل المتعلقة بالعمل وأهداف المجالات المحاسبية التي ستتخضع للرقابة ، كما يحدد المراقب المسؤول والوقت المخصص لإنجاز العمل .
- برنامج الرقابة السنوي : يلخص مجالات العمل والوقت المخصص لإنجازه بالنسبة إلى السنة الجارية . كما يبين ما إذا تم إعداد سجل مراقبة العمل / برنامج الرقابة ، ويشير إلى تاريخ الانتهاء من العمل ، والوقت الذي استغرقه إنجازه ، ويدون الملاحظات المحتملة .
- المراقبة الدورية للبرنامج: خطة عمل خماسية تتضمن مجالات العمل التي ستتخضع للرقابة وتحدد الزمن المخصص لإنجاز كل من تلك

تخطيطها وتصميمها واستخدامها . ويؤكد التأليف على أن " إلقاء الأسئلة المفيدة وبالطريقة الصحيحة هو في الآن نفسه علم وفن " . كما يوفر جملة من المعلومات والأمثلة والاقاتمات التي من شأنها أن تساعد المراقبين الذين يستخدمون الاستبيانات في عملهم . ويمكن الحصول على نسخ من هذا الدليل الذي يتتوفر باللغة الانجليزية فقط ، مجاناً بالاتصال بمكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية .

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

♦ تشكل رقابة الاداء جزءاً هاماً من عمل المكتب الوطني للرقابة بالسويد . إن عمل قسم رقابة الاداء بالمكتب لا يقتصر على الكشف عن الهنات والنواقص ، بل ينتهي الى تقديم التوصيات ، ويوفر قاعدة عمل ، كما يمثل مدخلاً لعمليات التغيير . ونظراً لمحدودية الموارد الحكومية ، أصبحت مسألة الكفاءة والفعالية تكتسي أهمية بالغة ، وقد قام المكتب الوطني للرقابة أخيراً باصدار تأليف حول " رقابة الاداء بالمكتب الوطني للرقابة بالسويد " . ويوفر الكتاب لحة تاريخية حول بنية الحكومة السويدية والمكتب الوطني للرقابة وتنظيمهما ، كما يصور التطور التاريخي لرقابة الاداء ، ويصف دور المكتب الوطني للرقابة ومهامه . ويتضمن التأليف أيضاً وصفاً مفصلاً لمناهج الرقابية ، ومناقشة لمسائل التي قد تبرز خلال انجاز رقابة الاداء ، إضافة الى بعض المقارنات والأمثلة لمشاريع رقابية ثم انجازها . وبالرغم من أن هذا الكتاب كان مخصصاً في الأصل للاستخدام الداخلي ، فقد ثمنت ترجمته الى اللغة الانجليزية ، ويمكن الحصول عليه من قسم رقابة الاداء بالمكتب الوطني للرقابة بالسويد .

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

♦ أكد السيد أنطونيو دوسوزا فرانكو رئيس محكمة الرقابة بالبرتغال في مقدمة كتاب "محكمة الحسابات - بين التقليد والحداثة" أن للشعب حق الاطلاع على طريقة ادارة الاموال العامة ، وأن الاشراف المالي العصري والتطور يعد أول ضمان لوعي الشعب وممثلي بمصير الاموال العامة " . وقد تم وضع هذا الكتاب لاحاطة الشعب والمرشعين والمسؤولين الحكوميين علماً بعمل الحكومة . ويتضمن التأليف لحة تاريخية حول نظام محكمة الرقابة بالبرتغال وتفسيراً له ، كما يؤكّد وجوب تطبيق مناهج الرقابة الحديثة والرقابة المالية المستقلة لتمكين المديرين من استخدام الموارد المحددة بأفضل الطرق . ويتناول الفصل الاخير من الكتاب التغيرات التي شهدتها المحكمة أخيراً ، كما يناقش المسائل المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والتخطيط ، وتحديد الجدول الزمني ومناهج المراقبة وتقنياتها ، وإدارة الموارد البشرية والمساهمة في البرامج الدولية . ويمكن الحصول على نسخ من هذا الكتاب المتوفّر باللغات البرتغالية والفرنسية والإنجليزية بالاتصال بمحكمة الحسابات البرتغالية . ■

♦ استضاف مجلس المحاسبة العامة بالبيرو يومي 27 و 28 فبراير (فبراير) 1992 مائدة مستديرة دولية لمناقشة موضوع الفساد والفساد في القطاع الحكومي وتحليلهما . وقد تم بث مناقشات هذه المائدة المستديرة RESPONDACON II مباشرة من ميامي عبر الاقمار الصناعية ، كما يمكن حالياً الاطلاع على التقرير المكتوب الذي يحمل عنوان " مكافحة الفساد في الحكومة " . وتجمع هذه الكلمة المركبة من مصطلحي CONFERENCIA و RESPONDABILIDAD لكون كلمة تعني مؤتمر المسائلة ، وقد ركز هذا المؤتمر الذي تم بثه عن بعد ، على قضايا الفساد في الحكومة وعلى المشاكل المرتبطة عن هذه الظواهر . وتم خلال المؤتمر استخدام شعار " الاحتيال والارتقاء : اداء للتنمية " لدعم الفكرة القائلة بأن ظاهرتي الفساد والفساد تستنزفان الموارد العامة وتستفدانها ، وهي وبالتالي مناقضة لبرامج التنمية التي تحتل الاولوية في العديد من البلدان النامية . ومن بين المشاركين في هذا المؤتمر رؤساء البيرو والارجنتين والنيكاراغوا والمراقب العام لجمهورية الباناما ، ومسؤولون من الحكومة الأمريكية وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين والاكاديميين . ويتوفر تقرير " مكافحة ظاهرة الفساد في الحكومة " باللغة الإسبانية فقط ، ويمكن الحصول عليه من مجلس المحاسبين بليما بثمن 10.00 دولارات أمريكية .

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

♦ تكتسي إحدى النشريات التي أصدرتها محكمة الحسابات الفيدرالية بألمانيا أخيراً أهمية بالغة بالنسبة الى قراء المجلة . فقد تولت محكمة الحسابات الفيدرالية مراجعة دليل الرقابة الخاص بها وأصدرت طبعة ثالثة منه . ويتضمن الدليل معلومات تتصل بالخلفية التشريعية للرقابة ، وبالقوانين الرقابية التي صادق عليها المجلس الاستشاري الموسع لمحكمة الحسابات ، وبالمارسات والإجراءات الرقابية التي تعتمدها المحكمة حالياً . ويمكن الحصول على هذا الدليل الرقابي مجاناً من محكمة الحسابات الفيدرالية ، ويتوفر باللغات الالمانية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية .

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

♦ يتم استخدام الاستبيانات عادة لجمع المعلومات المتعلقة بالأرقام والاحصائيات والكميات وغيرها من المعلومات الأخرى الضرورية خلال عملية الرقابة . بيد أنه ينبغي ملزمة الحذر عند تصميم الاستبيانات واستخدامها قصد ضمان صحة البيانات التي يتم جمعها ، والتحقق من دقتها وشرعيتها ، ووثوتها واتصالها بالموضوع وصحة مغزاها . وقد أصدر مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1986 دليلاً لإعداد الاستبيانات ، وتمت مراجعة هذه الوثيقة الأصلية وتوسيعها ثم اصدارها في طبعة جديدة بعنوان " تصميم الاستبيانات واستخدامها " وتتوفر هذه النشرية مبادئ استخدام الاستبيانات كما تصف طريقة

لجنة الرقابة ب بواسطة معالجة البيانات آلياً تعمد اجتماعها الأول

عقدت لجنة الرقابة بواسطة معالجة البيانات آلياً التي تم إنشاؤها حديثاً اجتماعها الأول يومي 13 و 14 أكتوبر 1993 بأوتawa بالكندا . وقد ترأس السيد س . ج . سومياء المراجع والمراقب العام للهند ورئيس اللجنة هذا الاجتماع الذي استضافه المراقب العام للكندا وعضو اللجنة السيد ل ديشيس ديزوتال . وحضر الاجتماع أيضاً رؤساء الأجهزة العليا للرقابة التالية أو ممثليهم : النساء والكندا وفرنسا والهند واليابان وكيرياتي والكويت والسويد والمملكة المتحدة والزimbabwe .

وأشار السيد سومياء في الكلمة التي القاها للترحيب بالأعضاء المشاركون في الاجتماع الى ضرورة تعريف المشاريع ثم تحديد الأولويات ووضع خطط العمل بالنسبة الى عديد المشاريع التي تم تحديدها . وأقر أيضاً أن اختلاف مستوى التأهيل وتباين الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال معالجة البيانات آلياً ، قد يكون العامل الأساسي في تحديد الجانب العملي لمشروع ما ، ولهذا السبب تم اقتراح وضع مشروع لمنهج تدريسي في مجال الرقابة باستخدام البيانات المعالجة آلياً .

ومن المشاريع الأخرى التي اقترحتها اللجنة خلال اجتماعها الذي دام يومين ، وضع قائمة مرجعية للمؤلفات حول رقابة الأداء ، ودراسة الآثار الإدارية والاجتماعية لمسألة معالجة البيانات آلياً ، واعداد مشروع عرض يتعلق برقة تبادل المعلومات الإلكترونية ، والحصول على البيانات بطريقة الكترونية ، وتنظيم ندوة حول الأخطار والفرص المحتملة في المستقبل في مجال رقابة الأداء على تكنولوجيا المعلومات ، وآخرها وضع جملة من المناهج والأدلة تتصل بالجوانب التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستخدما . وناقشت اللجنة إلى جانب ذلك الدور الدافع الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي للاتصال ، وغير ذلك من مشاريع التعاون المشترك مثل التدوارات الدولية السنوية حول المعالجة الآلية للمعلومات التي استضافتها الهند وحضرها ممثلو الأجهزة العليا للرقابة بكل من آسيا وإفريقيا . وقررت اللجنة في الختام عقد اجتماع بالهند يومي 24 و 25 أغسطس 1994 وأخر بالسويد خلال شهر مارس 1995 ، وذلك ترسينا للتقدم الذي تم إحرازه خلال اجتماع أوتاوا ، واستعداداً للاضطلاع بدورها خلال المؤتمر VX للاتصال الذي سينعقد بالقاهرة بصفتها رئيساً الموضوع II .

للحصول على مزيد من المعلومات حول عمل اللجنة ، يمكنكم الاتصال بمكتب المراجع والمراقب العام للهند :

10 Bahadur Shah Zafar Marg, New Delhi -110002 India



سافر السيد سومياء اثر اجتماع لجنة رقابة البيانات آلياً الى واشنطن للإلماع برئيس المجلس التنفيذي للاتصالات ايالي السيد شارلز بوشر المراقب العام للولايات المتحدة . وترامت هذه الزيارة مع الزيرة التي ادعاها السيد رايشارد راث من الامانة العامة للاتصالات ايالي واشنطن ، وكذلك مع تاريخ تدشين المعرض التاريخي الدائم للمؤتمر VIX بمكتب المعاشرة العامة . ويظهر على الصورة امام المعرض الصور والذكريات الفعلة بالمؤتمرات XIV ، من الشمال الى اليدين السيد سومياء والسيد راث والسيد بوشر .

تعلن الامانة للاتصالات ايالي عن تغيير رقم الفاكس بمكتب فیانا

بالنمسا - 43171-80969 -

❖ ❖ ❖ ❖

كما تعلن انه لم يطرأ اي تغيير على عنوان المكتب او رقم
الهاتف

Dampfschiffstrasse 2, A-1033 Vienna-Austria:
(+43-1-71171)



لجنة الدين العام تعقد اجتماعها بواشنطن

صادقت لجنة الدين العام خلال خامس اجتماع لها من مذ انشائها من قبل المجلس التنفيذي للانتوساي سنة 1991 ، على توزيع تقريرها الختامي حول الإستبيان الذي اجرته اللجنة فيما يتعلق بموضوع الدين العام . وناقشت اللجنة ايضا خلال الاجتماع المنعقد بوشنطن دي سي يومي 30 نوفمبر و 1 ديسمبر 1993 المسائل المتعلقة بقواعد رقابة الدين العام التي تشرف على وضعها ثلاثة لجان فرعية ، وكذلك الخطط الرامية الى إدماج عمل اللجنة وانتاجها ضمن اعمال المؤتمر XV الذي سينعقد سنة 1995 .

ويظهر على الصورة الى جانب السيد بوشر الذي استضاف الاجتماع (السابع من الشمال) ورئيس اللجنة السيد كاستيو (الثامن من الشمال) ممثلو الاجهزة العليا للرقابة بالبرتغال والارجنتين والمملكة المتحدة والكندا وفنلندا والولايات المتحدة الامريكية .

أفبار الbean الدائمة للانتساي

لجنة معايير الرقابة : تقوم اللجنة بادخال تعديلات طفيفة على المعايير بالاعتماد على الملاحظات الواردة خلال المؤتمر XIV للانتوساي ... وقد تم ارسال صحف الاستبيان الخاصة بإعداد قائمة المرابع الى جميع الاجهزة الاعضاء ... كما تم الشروع في اعداد البروتوكول المتعلق بعمليات جميع لجان الانتساي ... الاتصال بمكتب الوطني للرقابة باستراليا .

لجنة معايير المراقبة : ارسال الجزء الثالث من المعايير الى جميع اعضاء الانتساي في شكل مشروع عرض ... ويتم حاليا اعداد الجزء الرابع من المعايير ... كما تم انشاء " شبكة عمل مشتركة " لتعزيز الانتاج وضمان تحقيق الإجماع ... وقد ازداد عدد اعضاء اللجنة ... الاتصال بمكتب المراقب العام للكندا .

لجنة معايير الرقابة المداخلية : ارسلت اللجنة الاستبيان الذي تطلب فيه توفير المعلومات الخاصة بالرجوع الى جميع الاجهزة الاعضاء خلال شهر سبتمبر 1993 ... وقد اجاب 20 جهازا على الاستبيان الى حد الان ... وينبغي ارسال بقية الاجهزة الى الجهاز المجري قبل تاريخ 1 ماي 1994 ... الاتصال بالجهاز الاعلى للرقابة بالجزر .

لجنة الدين العام : اتسعت عضوية اللجنة التي تضم حاليا : الارجنتين واستراليا والكندا وكوريا والمكسيك والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ... وقد انعقد الاجتماع الخامس للجنة يومي 30 نوفمبر و 1 ديسمبر 1993 بوشنطن ... وثمنت المصادقة على توزيع التقرير الختامي حول المسح المتعلق بموضوع الدين العام ... وتولى اللجان الفرعية الثلاث اعداد مشروع المعايير المحددة قصد مناقشتها لاحقا ... الاتصال بمكتب المراقب العام للمكسيك .

لجنة رقابة البيانات آليا : عقدت اللجنة اجتماعها الاول باوتاوا بالكندا يومي 13 و 14 سبتمبر 1993 وقد تم تحديد المشاريع والابلوبات ووضع خطط العمل ... ومن المنتظر ان تتعاون اللجنة مع البرنامج الانفائي للانتوساي فيما يتعلق ببيانات التدريب ... كما تقرر عقد الاجتماع المقبل بالهند خلال شهر أغسطس 1994 ... الاتصال بمكتب المراقب العام للهند .

لجنة الرقابة البيئية : تضطلع اللجنة بالدور الاساسي في تخطيط الموضوع الأول خلال المؤتمر XV للانتساوي ... وسيتولى اعضاء اللجنة وهم هولاندا والكندا وزيلاندا الجديدة ، اعداد الاوراق الرئيسية . كما تم إرسال الاستبيان الذي اعدته اللجنة حول اعمال جميع الاجهزه الاعضاء في مجال الرقابة البيئية . وقد وصلت الى حد الان 50 اجابة وينتظر ان تصل المزيد من الاجابات ... قررت اللجنة عقد اجتماعها الاول خلال شهر ابريل 1994 ... الاتصال بمحكمة الرقابة بهولاندا .

لجنة رقابة الخوصصة : تم توزيع الاستبيان المتعلق برقابة الخوصصة على اعضاء اللجنة لبداء التعليق بشأنه ... وسيتم تلخيص الاجابات واستعراضها خلال الاجتماع الاول للجنة الذي سينعقد بلندن خلال شهر فيفري 1994 ... وستشرع اللجنة في تخطيط ندوة الخوصصة التي ستنظم على هامش انعقاد المؤتمر XV للانتساوي ... الاتصال بالمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة .

لجنة تقويم البرامج : عبر 17 جهاز أعلى للرقابة عن رغبته في المساهمة في اعمال اللجنة ... وسيتم توزيع الوثيقة المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأساسية على اعضاء اللجنة خلال شهر جانفي 1994 (التعريف و مقارنة التجارب ومناهج تقويم البرامج) ... الاتصال بمحكمة الحسابات الفرنسية . ■

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

فهرس المجلة 20 - 1993

المقالات

- موضر الانتساسي XIV: التعاون يشعر النتائج، يناير / من 2
نابل أوشر: قواعد الرقابة الخاصة بالمجموعة الأوروبية / أبريل / من 11
أرياد كوفاكس: الاشراف على عملية الخصم / أبريل / من 13
هانري ـ ماك كاندلس: الرقابة في خدمة المساعدة العامة / أبريل / من 16
ليف انتال: انعقاد المؤتمر الثاني للأوساسين بستوكهولم، يونيو من 6
اغبارث كالتباخ: الرقابة على الفئات السرية / يونيو من 3
انعقاد المؤتمر العاشر للأوساسين بكتاريكا، / أكتوبر، من 6
المؤتمر XV للمرأقبين العالميين لرابطة الكمبيوتر، هاراري، زيمبابوي، / أكتوبر من 9
محكمة الحسابات البلجيكية تبحث في تطوير دور الجهاز الأعلى للرقابة / أكتوبر، من 13
فرانشيسكو البونوري الفراتيغ: وضع خطة استراتيجية للرقابة عن طريق معالجة البيانات آلياً من خلال التعاون الدولي، / أكتوبر، من 15

بيانات رقابية

- أستراليا، يناير من 22
ناميبيا، أبريل، من 19
الباربادوس، يونيو، من 13
الباناما، أكتوبر، من 17

الافتتاحيات

- خواطر حول الانتساسي والمجلة الدولية، يناير من 1
التعاون والاستمرارية والتواصل، أبريل من 1
الافتتاحية، يونيو من 1
ملحقان الانتساسي مزيداً من التقدم، أكتوبر من 1

أخبار الأوساس

- أخبار لجان الانتساسي، أبريل من 23
المجلس التنفيذي يعقد اجتماعاً ـ 38 بفنينا، يونيو من 17
أخبار لجان الانتساسي، يونيو من 18

أطباق مرحلة

- المانيا، أبريل من 5 أكتوبر من 2
بولونيا، أكتوبر من 4
رومانيا، يونيو من 4
جنوب إفريقيا، أبريل من 8
سويسرا، أبريل من 8
تايلاندا، أبريل من 9
الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو من 4
الزimbabwe، أبريل من 9
الاوسياسي، يونيو من 5
المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة، أبريل من 9
الاتحاد الدولي للرقابة المالية الحكومية، يونيو من 5
السدادكوسا ي، أكتوبر من 4
هونغكونغ، يونيو من 3
الهند، يونيو من 4
أندونيسيا، أكتوبر من 3
إسرائيل، أكتوبر من 3
اليابان، أبريل من 6
كوريا، أبريل من 6
ليبيا، أبريل من 6
المكسيك، أبريل من 7
المكسيك، أبريل من 7 أكتوبر من 3
ناميبيا، أبريل من 7
هولندا، أكتوبر من 3
الدنمارك، أبريل من 8
البرتغال، مارس من 2
البرازيل، مارس من 2
الصين، مارس من 3
كندا، مارس من 3
الصين، مارس من 3
كوسตารيكا، مارس من 4
قبرص، يونيو من 3
الجمهوريات التشيكية والسلوفاكية، أبريل من 4
المجموعة الأوروبية، يونيو من 3
فيجي، يونيو من 3
فرنسا، مارس من 4

